مؤتمر قضايا الإصلاح العربي:
الرؤية والتنفيذ

مكتبة الإسكندرية
١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤

المحور الأول: الإصلاح الاقتصادي

مساهمة من منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا
٦ مارس ٢٠٠٤

ECONOMIC RESEARCH FORUM
FOR THE ARAB COUNTRIES, IRAN & TURKEY
منتدى البحوث الاقتصادية
للدول العربية وإيران وتركيا

جدول المحتويات

صفحة

أولا: المقدمة ١

ثانيا: الإصلاح ضرورة تاريخية ١

٢-أ: تباطؤ أداء النمو ٢

٢-ب: بطء وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي ٥

٢-ج: قصور الأداء في خلق الوظائف ١١

٢-د: بيئة الأعمال التجارية العربية ١٢

ثالثا- عناصر الإصلاح ١٥

٣-أ: من تحقيق الاستقرار إلى التكيف الهيكلي ١٥

٣-ب: تحقيق التشغيل الكامل ٢٠

٣-ج: التكامل الاقتصادي العربي: من القول إلى الفعل ٢٧

٣-د: السير قدما على طريق التكامل: المتطلبات الأساسية ٣٢

رابعا: الخلاصة ٣٦

إطار (١): زيادة النفاذ إلى الأسواق: مناطق التأهيل الصناعي في الأردن ٧

إطار (٢): ارتياد المسار السريع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: القرية الذكية في مصر ١٧

إطار (٣): تحديث الصناعة: البرنامج التأهيلي في تونس ١٩

إطار (٤): قصة نجاح: منطقة جبل على الحرة ٣٠

إطار (٥): تيسير التجارة: الإصلاحات الجمركية في المغرب ٣١

إطار (٦): التكامل الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي: بداية طيبة ٣٤

ملخص تنفيذي

أولا : المقدمة

اتفقت الآراء على أن الأداء الحالي للاقتصادات العربية لا يرقى إلى إمكانات المنطقة وطاقاتها الكامنة. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم على عدة جبهات خلال نصف القرن الأخير، فإن الوتيرة المتسارعة للعولمة تقتضي تغيير الأوضاع القائمة. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة إخفاق الاقتصادات العربية في إيجاد وظائف كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة التي تدخل أسواق العمل سنويا، حيث يبلغ معدل البطالة في المنطقة ١٨%، وهو أعلى معدل في العالم، ويرتفع إلى الضعف بالنسبة إلى الشباب.

ولابد أن ينطلق أي إصلاح اقتصادي من إيجاد فرص للعمل، فهذه مسألة أساسية لتحقيق التقدم والعدل والاستقرار. وفي الوقت الذي يجرى فيه إعداد تصورات مختلفة للإصلاح في المنطقة العربية، فإن التحدي يتمثل في صوغ تقديرات مستقبلية تنبع من الواقع الملموس الذي نعيشه في بلادنا. وقد بدأ المجتمع المدنى يستجيب لهذا التحدي بتقديم هذه الرؤية للإصلاح المرتقب.

ثانيا: الإصلاح ضرورة تاريخية:

لماذا يعتبر الإصلاح الاقتصادي ضروريا؟ والإجابة على هذا السؤال بسيطة فالمنطقة كلها تعاني من التخلف في عصر العولمة الزاخر بالتغيرات المتسارعة. وتؤكد مؤشرات التحليل المقارن للأداء الاقتصادي في المنطقة العربية قصور الأداء في جوانب عديدة، أهمها: النمو الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وخلق فرص العمل. ويظهر التحليل المقارن الحاجة الماسة إلى الإصلاح الجاد إذا ما أرادت الدول العربية أن تنطلق بخطوات حثيثة نحو الوضع الذي يليق بها ضمن التجارب الإنمائية الناجحة.

أولا، إن ضعف النمو في المنطقة العربية يمكن أن يتجلى في أبعاد ثلاثة: ضعف نمو الناتج المحلى الإجمالى، عدم نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى، وتباين الأداء الفعلي مع الأداء المحتمل إذا ما تم إتباع سياسات اقتصادية سليمة في دول المنطقة.

ثانيا، فيما يتعلق بالاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن أهم التحديات إنما يتمثل في التحول من أنماط النمو والتنمية القائمة على الصناعات الإستخراجية المرتكزة على الموارد الطبيعية إلى أنماط النمو المستندة إلى الإنتاجية المتزايدة والابتكار والتجديد من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، والمهارات الإدارية والتنظيمية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ من خلال مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمى. وتتمثل عوامل بطء وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي في الآتي: (أ) انخفاض نسبة التجارة في السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلى، (ب) انخفاض نصيب المنطقة من الصادرات العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، (ج) ارتفاع درجة تركيز الصادرات في الكثير من الدول العربية وخاصة للاقتصادات المعتمدة على النفط وهو ما يولد بدوره تذبذباً ملحوظا في معدلات النمو، (د) ضعف الهيكل التنافسي للصادرات بسبب انخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، وكذلك نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى إجمالي الصادرات الصناعية، وأخيراً (هـ) ضعف مؤشرات فعالية الاستثمار الأجنبى المباشر في دول المنطقة كما يستدل من الانخفاض الشديد في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلى وكذا انخفاضها نسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال.

ثالثا، لعل أهم نتيجة يمكن استخلاصها من الأداء الاقتصادي في المنطقة هو الإخفاق في توليد وظائف كافية للداخلين الجدد في سوق العمل، ناهيك عن تخفيض البطالة المتصاعدة، حيث تشهد المنطقة أعلى نسب للبطالة في العالم. ونتيجة للنمو غير الكافي وأوجه القصور في سياسات سوق العمل في بعض الاقتصادات، لا يزال وضع البطالة مدعاة للقلق حقا. فقد بلغ معدل البطالة في المنطقة ١٨% في ٢٠٠٢، وهو أعلى معدل في مناطق العالم كله وتتراوح معدلات البطالة بين أقل من ١% في الكويت إلى أكثر من ٢٥% في الجزائر والضفة الغربية وقطاع غزة.

وتمثل ظاهرة بطالة الشباب قنبلة موقوتة حيث أن الشباب هو الذي يعاني في المقام الأول من البطالة في المنطقة وبصورة غير متناسبة، حيث يبلغ معدل بطالة الشباب في المنطقة حوالي ٢٥%، وهو المعدل الأعلى في المناطق النامية كلها. وتتراوح نسبة بطالة الشباب من ٣٧% من إجمالي البطالة في المغرب إلى ٧٣% في سوريا، مع متوسط يبلغ حوالي ٥٣% لجميع البلدان التي تتوافر بيانات عنها. وباستثناء الأردن ولبنان، يشكّل الباحثون عن عمل لأول مرة أكثر من ٥٠% من العاطلين في جميع البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى عدم وجود بيئة مواتية للاستثمار والأعمال في الدول العربية بصفة عامة (على الرغم من وجود بعض الأمثلة الإيجابية) كما يستدل من مؤشرات الدخول والخروج من الأسواق وكذلك تسوية المنازعات التجارية. فيتضح من المقارنة وجود تباين واضح بين أداء اقتصادات المنطقة وبين بعض الدول النامية.

ثالثا- عناصر الإصلاح

يتضح مما سبق أن الإصلاح الاقتصادي قد أصبح مسألة أساسية إذا أردنا تغيير الوضع الحالي، وأن الإحجام عن الإصلاح سيكلفنا ثمنا باهظا. وسنعرض فيما يلي بعض العناصر الرئيسية للإصلاح المنشود.

(١) من تحقيق الاستقرار إلى التكيف الهيكلي:

على الرغم من نجاح معظم الدول العربية في تحقيق أداء جيد فيما يخص الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلى والموازين الخارجية والداخلية، فإن جهود الإصلاح الهيكلي جاءت دون المراد وخاصة فيما يتعلق بالخصخصة وقوانين التجارة والاستثمار ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية، حيث لم تكمل ما تم إنجازه على طريق الاستقرار. وبناء على ذلك، لم يتحقق الانتقال النوعي إلى مرحلة النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وعليه فإنه من الأهمية بمكان أن يتم الإسراع في التكيف الهيكلي والإصلاح المؤسسي، مع إعادة تعريف دور الدولة من كونها الطرف الفاعل الرئيسي والمسيطر على الأداء الاقتصادي إلى دور المنظم والمحفز للنشاط الاقتصادي. ويجب أن تحتل مشكلة الاستثمار الصدارة في اهتمامات الدولة حيث أن استثمارات القطاع الخاص هي العامل الرئيسي لخلق فرص عمل منتجة ومستدامة.

(٢) تحقيق التشغيل الكامل:

إن أكبر مشكلة تواجه اقتصادات العالم العربي ربما تكمن في التحدي المتمثل في إيجاد فرص عمل ملائمة للسكان، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ضرورة إيجاد ٥-٦ مليون وظيفة كل عام. ويرجع ضعف أداء أسواق العمل في المنطقة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي المقترن بزيادة سكانية سريعة، وعليه فينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للإصلاح تحقيق تشغيل كامل ومنتج للقوى العاملة.

إن بطالة الشباب مشكلة تواجه كافة الاقتصادات العربية، وهي تعكس في المقام الأول خاصية ديموغرافية مشتركة تتمثل في معدل للنمو السكاني يعتبر من أعلى المعدلات في العالم مما أدى إلى تركيبة سكانية يسودها صغار السن، وزيادة سريعة في نمو القوى العاملة تصل إلى ٣.٣% سنويا. ولكن على الرغم من أن هذه المشكلة ربما تكون مشكلة عامة في أنحاء العالم العربي إلا أن تجلياتها تختلف باختلاف أنماط الاقتصادات في المنطقة. ولابد من التمييز بين أنماط ثلاثة من هذه الاقتصادات: الاقتصادات المتنوعة التي يوجد فيها فائض من العمالة، و اقتصادات النفط، و الاقتصادات المهشمة الفقيرة. وينطوي هذا التمييز على أهمية حاسمة لفهم ظاهرة بطالة الشباب ولتقديم تشخيص ملائم من أجل التعامل معها.

ويتضح من معالم بطالة الشباب أنه لا يوجد حل واحد لجميع الحالات حيث ينبغي لكل بلد أن يسعى لوضع إستراتيجية لتشغيل الشباب تستجيب لاحتياجاته الخاصة، كما لا توجد ''حلول سريعة'' كما يتضح من التجارب الدولية. فعلى سبيل المثال، في الاقتصادات المتنوعة التي تتميز بفائض من العمالة (مثل مصر وتونس والمغرب والأردن وسوريا) يتعين انتهاج إستراتيجية ذات شقين لا بديل عنها : (١) سياسة اقتصادية كلية ترمى إلى تحقيق نمو قائم على تكثيف التشغيل وزيادة العمالة؛ و (٢) إصلاح التعليم وتقليص الفجوة المعرفية والتكنولوجية. أما في اقتصادات النفط (مثل دول مجلس التعاون الخليجي)، فتكمن المشكلة في كيفية تشجيع رعايا هذه البلدان على ولوج سوق العمل، ومن ثم تخفيض الاعتماد على العمال الوافدين. وتوجد حاليا سياسة نشطة لتوطين القوى العاملة حيث يجب على هذه البلدان تكثيف جهودها من أجل تزويد العاملين بالمهارات اللازمة، على أن تبدأ بالشرائح العليا من سوق العمل حيث لا تشكل المنافسة من الوافدين تحديا خطيرا.

وعلى صعيد آخر وفي إطار تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ينبغي وضع اتفاق متعدد الأطراف ينظم حركة العمال داخل المنطقة لصالح البلدان المرسلة والمتلقية، وربما يكون ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تكامل إقليمي حقيقي.

وهناك مشكلة أخرى ترتبط بالبطالة ألا وهي الفقر المتفشي في بعض بلدان المنطقة. وعلى الرغم من أن متوسط معدلات الفقر يعتبر أكثر انخفاضا بالمقارنة بالمناطق الأخرى، إلا أن هذا المتوسط يحجب اختلافات صارخة بين البلاد العربية. ويتضح هذا من أن المنطقة تضم بعض أفقر بلدان العالم وبعض أكثر البلدان ثراء. وإن من الأهمية بمكان أن تتكاتف البلدان العربية لمواجهة مشكلة الفقر في المنطقة وتحديد كل بلد لهدف تقليص الفقر بنسبة معينة في إطار زمني محدد.

(٣) التكامل الاقتصادي العربي: من القول إلى الفعل

على الرغم من أن التكامل الإقليمي قد اكتسب زخما في مختلف أنحاء العالم، لا يزال التكامل العربي الإقليمي محدودا ولا يرقى إلى مستوى التكامل الذي حققته التكتلات الإقليمية الأخرى، مما يثير القلق بشأن مستقبل المنطقة العربية. وتتميز الصادرات البينية العربية بأقل نسبة بين جميع مناطق العالم حيث بلغت في عام ٢٠٠٢ نحو ٧% من إجمالي صادرات الدول العربية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى وجود اتجاه هبوطي للصادرات البينية غير البترولية.

وفيما يتعلق باتفاقية التجارة العربية الحرة، فتوجد بعض العقبات الرئيسية التي تمنع تنشيط الاتفاق على نحو يزيد من حجم التجارة البينية لعربية، وتتلخص تلك العقبات في: الحواجز غير الجمركية، تنفيذ آليات المتابعة، قواعد المنشأ، التوافق مع الاتفاقيات الثنائية القائمة بين بعض الدول العربية. وتقدم الورقة مجموعة من المقترحات الرامية إلى تذليل تلك العقبات من خلال الإسراع بإصدار قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وإيجاد آليات لمتابعة تفعيل الاتفاقيات العربية التي بدأت قبل اتفاقية روما في ١٩٥٧ و التي كانت حجر أساس الاتحاد الأوروبي.

(٤) السير قدما على طريق التكامل: المتطلبات الأساسية:

يتوقف مستقبل الاقتصادات العربية، كما ذكر آنفا، على قدرتها على احتلال موقع تنافسي في الاقتصاد العالمي. ولذا فلا سبيل عن الانضمام والاندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وتحتل بعض المسائل التجارية مركز الصدارة في الجولة القادمة للمفاوضات التجارية والمعروفة باسم جولة الدوحة. ومن المهم أن تتواجد رؤية متسقة للعالم العربي حول مطالبهم خلال المفاوضات، و التي يجب أن ترتكز على ثلاثة محاور: أولا، أن المفاوضات الزراعية ليست ذات أهمية عاجلة لجميع الاقتصادات العربية (باستثناء مصر والمغرب وتونس) للاعتماد الكبير على استيراد المواد الغذائية. ثانيا، المفاوضات بشأن نفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق مسألة لا تهم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى هيكلها المنخفض والموحد للرسوم الجمركية، وهذه مسألة تهم بدرجة أكبر البلدان التي تبلغ فيها الرسوم الجمركية الذروة وتنزع إلى التصاعد (مثل مصر والمغرب وتونس). ثالثا، من المحتمل أن تكون ''قضايا سنغافورة'' هي محور الاهتمام في جولة الدوحة (التي لم تنطلق بعد)؛ ومع ذلك فإن العالم العربي، شأنه في ذلك شأن مناطق نامية أخرى، يفتقر إلى الخبرة الضرورية لإجراء مفاوضات حول هذه المسائل بحيث يتمكن من تحقيق نتائج مواتية لمصالح المنطقة. وبناء على هذه الملاحظات، تقدم الورقة بعض المقترحات تتعلق بإسراع وتيرة التكامل العربي حيث سوف يزيد من الرصيد السياسي العربي خلال جولة مفاوضات الدوحة، بالإضافة إلى أهمية التنسيق والتعاون العربي لبناء القدرات وتوفير المساعدة الفنية للمفاوضين من الدول العربية فيما يتعلق بـ "قضايا سنغافورة".

رابعا: الخلاصة

لقد بذلت محاولة هنا لتحديد الخطوط العريضة لإستراتيجية الإصلاح. وإن المجتمع المدني له دور محوري في تقديم الاقتراحات ومتابعة التنفيذ لخطط الإصلاح ولذلك فإن ما يقدمه هنا هو

رصد التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. ومن هذا المنطلق، لا ينبغي أن يكون هذا المؤتمر هو نهاية المطاف، ونحن نقترح عقد مؤتمرات سنوية على غرار منتدى ''دافوس'' و ''بورت أليجر'' للإحاطة بما تم تحقيقه من تقدم والمضي قدماً في تقديم الحلول الملائمة لتعميق عملية الإصلاح.

أولا : المقدمة

اتفقت الآراء على أن الأداء الحالي للاقتصادات العربية لا يرقى الى إمكانات المنطقة وطاقاتها الكامنة. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم على عدة جبهات خلال نصف القرن الأخير، فإن الوتيرة المتسارعة للعولمة تقتضي تغيير الأوضاع القائمة. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة إخفاق الاقتصادات العربية في إيجاد وظائف كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة التي تدخل أسواق العمل سنويا. ويبلغ معدل البطالة في المنطقة ١٨%، وهو أعلى معدل في العالم، ويرتفع إلى الضعف بالنسبة إلى الشباب.

ولابد أن ينطلق أي إصلاح اقتصادي من إيجاد فرص للعمل، فهذه مسألة أساسية لتحقيق التقدم والعدل والاستقرار. وفي الوقت الذي يجرى فيه إعداد تصورات مختلفة للإصلاح في المنطقة العربية، فإن التحدي يتمثل في صوغ تقديرات مستقبلية تنبع من الواقع الملموس الذي نعيشه في بلادنا. وقد بدأ المجتمع المدني يستجيب لهذا التحدي بتقديم هذه الرؤية للإصلاح المرتقب.

ثانيا: الإصلاح ضرورة تاريخية

لماذا يعتبر الإصلاح الاقتصادي ضروريا؟ والإجابة على هذا السؤال بسيطة فالمنطقة كلها تعاني من التخلف في عصر العولمة الزاخر بالتغيرات المتسارعة. وإن من المفيد في تقييم الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية الجمع بين تحليل الأداء عبر فترات زمنية والاستعانة بأدوات القواعد المعيارية، وذلك لسببين أساسيين.

أولا: إن الاقتصار على تحليل الأداء التاريخي لن يلقي ضوءا على ما كان يمكن إنجازه كما يتضح من التجارب الناجحة للاقتصادات والمناطق النامية التي تواجه التحديات ذاتها التي فرضتها عملية العولمة.

ثانيا: بالنظر إلى الإيقاع السريع للتكامل الاقتصادي وإقامة سلاسل إنتاج دولية، فإن من الضروري تقييم الأداء العربي في سياق مقارن لأن ذلك من شأنه أن يفسر الأسباب الكامنة وراء الموقع الهزيل الذي تحتله المنطقة على الخريطة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مساهمتها الضئيلة في التجارة العالمية في منتجات التكنولوجيا المتطورة والمنتجات التي تنطوي على كثافة معرفية، وهي المنتجات التي شهدت أسرع نمو فيما يتعلق بالصادرات، والأكثر من ذلك أهمية أن مجموعة قليلة من اقتصادات بلدان شرق آسيا النامية هي التي تحتل مكان الصدارة والسبق في هذا المضمار.

وقد أكد التحليل الذي أجرى مؤخرا للأداء الاقتصادي في المنطقة العربية قصور الأداء في جوانب عديدة. ويرمي هذا القسم إلى تناول قصور أداء الاقتصادات العربية في أبعاد ثلاثة: النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وخلق فرص العمل. ويظهر التحليل المقارن الحاجة الماسة إلى الإصلاح الجاد إذا ما أرادت المنطقة العربية أن تنطلق بخطوات حثيثة نحو الوضع الذي يليق بها ضمن التجارب الإنمائية الناجحة. ويرى كثيرون أن الوقت قد حان لاستغلال الطاقات والقدرات الكامنة في هذه المنطقة، لتصحيح التصور الشائع عنها بأنها غنية في الموارد الطبيعية والبشرية ولكنها فقيرة في الأداء.

٢-أ: تباطؤ أداء النمو:

إن ضعف النمو في المنطقة العربية يمكن أن يتجلى في أبعاد ثلاثة: أولا: بلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ٨.٢% في الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠١ بالمقارنة بمعدل قدرة ٤.٧% في شرق آسيا والمحيط الهادي و ٥.٥% في جنوب آسيا و ٤.٢% في أمريكا اللاتينية. وهذا الأداء أعلى بدرجة طفيفة من المتوسط العالمي في الفترة ذاتها. ومع ذلك، تعرضت معدلات النمو السنوي في المنطقة لتقلبات كثيرة (الشكل ١)، تعزى في المقام الأول للتعرض لتطورات خارجية مثل تقلبات أسعار النفط[١] وعدم الاستقرار السياسي.

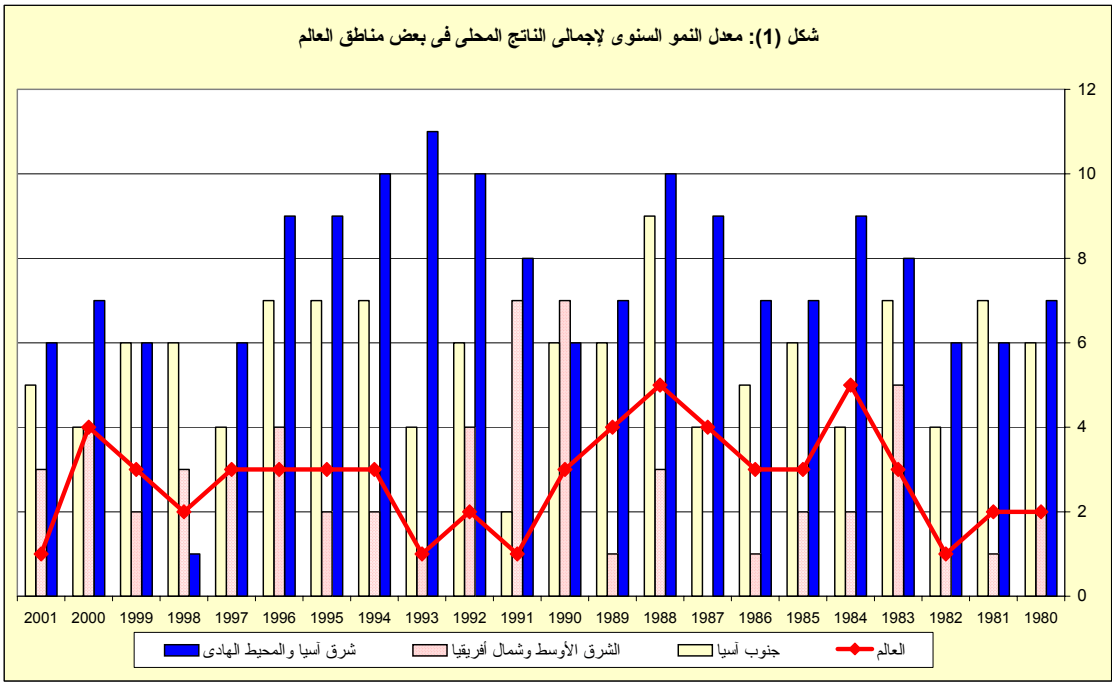

المصدر: (World Bank, World Development Indicators CD-ROM ٢٠٠٣)

ثانيا: فيما يتعلق بالنصيب الحقيقي للفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي، كان الأداء خلال العقدين الماضيين أضعف مما كان عليه في مناطق البلدان النامية الأخرى حيث لم يطرأ تغيير على النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة، بالمقارنة بمتوسط النمو السنوي البالغ ٣.٦% في شرق آسيا و٣.١% في سائر البلدان النامية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣). وهذا الأداء المتقاعس إنما يحجب أوجه التباين في اقتصادات المنطقة: فقد شهدت الاقتصادات المنتجة للنفط هبوطا في النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ونموا لا يعتد به في عقد التسعينيات، بينما حققت الاقتصادات غير النفطية معدلات نمو مماثلة في المتوسط للمناطق النامية الأخرى (باستثناء شرق آسيا).

---

[١] جدير بالذكر أن تقلبات أسعار النفط تتزايد منذ بداية عقد التسعينيات (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣) مما يعني أن من المرجح حدوث مزيد من التقلبات في النمو الاقتصادي في الاقتصادات التي تعتمد على النفط في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من أن بعض البلدان العربية تنتمي إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل (مثل البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة)، إلا أن هذا لا يعكس بالضرورة حالة التنمية الاقتصادية فيها. فهذه البلدان تتمتع بإيرادات كبيرة من النفط والغاز بالإضافة إلى صغر حجم سكانها مما يؤدي إلى ارتفاع دخولها، إلا أنه فيما يتعلق بالمؤشرات الكبرى للتنمية الاقتصادية، فإن هذه البلدان ما تزال متخلفة عن بلدان نامية أخرى ذات مستويات أقل من حيث دخل الفرد. ويندرج معظم بلدان المنطقة في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل دون المتوسط باستثناء لبنان وليبيا وعُمان والمملكة العربية السعودية التي تنتمي إلى فئة الدخل المتوسط[٢]. وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠١ في المنطقة كان يمثل حوالي ٢.٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويظهر الجدول (١) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يصل إلى حوالي ٢٤٣٠ دولارا في ٢٠٠٢. و بصفة عامة فإن مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقل عن هذا المستوى وذلك فيما يتعلق بأكثر من ٨٠% من السكان العرب.

جدول (١): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى في الدول العربية:

(بالدولار الأمريكى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)	1995	2000	2001	2002	نسبة سكان الدولة إلى إجمالى سكان المنطقة العربية (%)
موريتانيا	463	369	346	334	1.1
السودان	245	373	411	443	12.4
اليمن	332	509	496	508	7.5
جيبوتى	858	813	816	819	0.3
سوريا	1,163	1,150	1,144	1,180	6.6
المغرب	1,252	1,145	1,159	1,250	11.4
مصر	1,053	1,547	1,397	1,286	25.3
الجزائر	1,456	1,688	1,668	1,661	13
الأردن	1,568	1,680	1,704	1,744	2.1
تونس	2,015	2,032	2,073	2,367	3.8
المتوسط	**2,144**	**2,599**	**2,458**	**2,430**	**- -**
ليبيا	6,340	5,841	4,756	3,292	2.3
لبنان	3,178	4,380	4,408	4,552	1.5
عمان	6,477	8,271	8,048	7,933	1
المملكة العربية السعودية	7,577	8,562	8,066	8,053	9
البحرين	10,120	11,566	11,113	11,374	0.3
الكويت	14,118	16,697	14,829	14,597	0.9
الإمارات العربية المتحدة	17,755	22,690	21,145	20,509	1.3
قطر	16,642	31,378	29,837	29,948	0.2

المصدر: Arab Unified Economic Report, 2003

ثالثا: يتناقض أداء المنطقة إلى حد كبير مع إمكانياتها وطاقاتها الكامنة. ويوضح الشكل (٢) الأداء الإقليمي فيما يتعلق بمتوسط النمو الفعلي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تسعينيات القرن الماضي، بالمقارنة بالنمو المحتمل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لو اتبعت سياسات اقتصادية سليمة في كل منطقة. ويتضح أن منطقة الشرق الأوسط حققت

[٢] طبقا لتصنيف البنك الدولي

معدل نمو صفري بالمقارنة بالمعدل المحتمل البالغ ٦%. ويبدو أن هناك مجالات فسيحا لإصلاح السياسات حتى يتسنى تحقيق إمكانات لم تستغل حتى الآن.

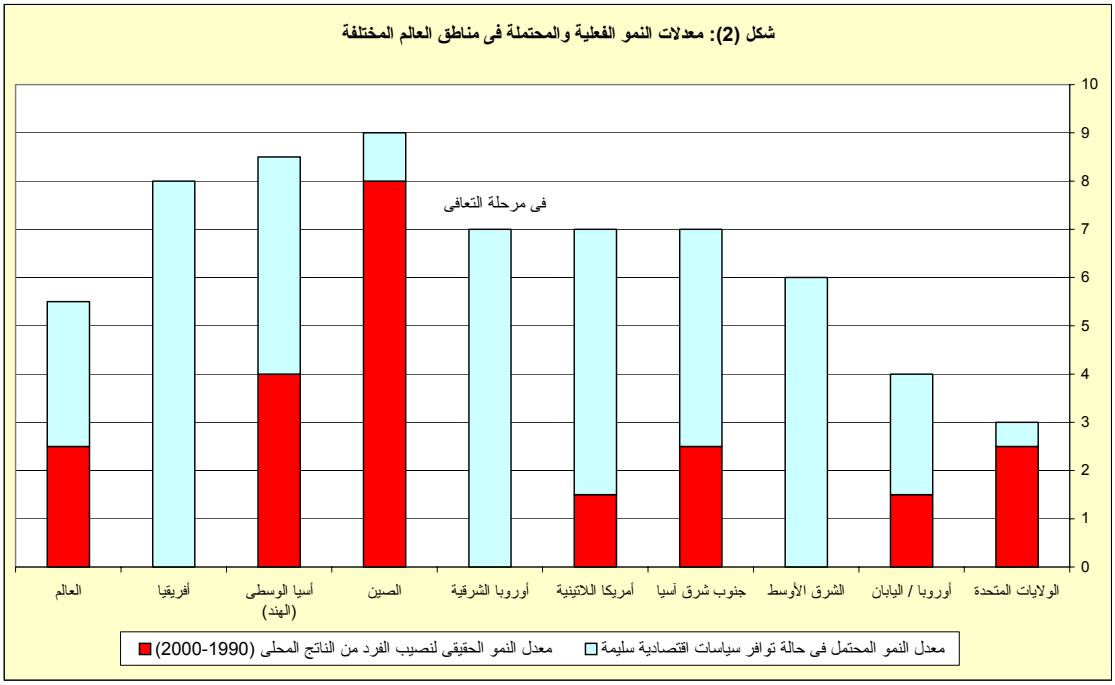

المصدر:) Klein٢٠٠٤(نقلا عن EIU ً- Mckinsey Global Institute

ولا مراء أن المسألة الرئيسية لصناع السياسات في المنطقة في الأجل القصير والمتوسط إنما تتمثل في تسريع النمو الاقتصادي لاستيعاب العدد المتزايد من الداخلين إلى سوق العمل، والحاجة إلى معدلات للنمو أكثر ارتفاعا لتخفيض البطالة الحالية التي وصلت إلى مستويات تعد الأكثر ارتفاعا بين جميع مناطق العالم. ومع ذلك فإن آفاق النمو المستقبلي في المنطقة (في الأجل القصير والمتوسط) لا تزال تتوقف إلى حد كبير على أوضاع أمنية هشة (بالنسبة إلى بلدانٍ المشرق) وتطورات أسعار النفط (بالنسبة إلى الاقتصادات المنتجة للنفط)[٣]. وعليه فإن تفعيل إمكانات النمو في الأجل الطويل يقتضي إجراء إصلاحات هيكلية عميقة.

وثمة توافق متزايد في الآراء مفاده أن العقبات أمام النمو في المنطقة هي عقبات هيكلية بطبيعتها. وأشارت دراسات متنوعة إلى أسباب مختلفة لتدني أداء النمو مثل الاعتماد على النفط، والافتقار إلى الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي، وضعف مؤشرات الحوكمة، وسيطرة القطاعات العامة التي تعوزها الكفاءة بالإضافة إلى النظم المقيدة في مجال التجارة والاستثمار. وسنعرض فيما يلي بمزيد من التفصيل لبعض هذه التقييدات (لاسيما العقبات الهيكلية والمؤسسية الناجمة عن السياسة الاقتصادية).

---

[٣] يتوقع خبراء تحليل سوق النفط أن تكون أسعار النفط غير مواتية إلى حد ما بالنسبة إلى الاقتصادات المنتجة للنفط في الأجل المتوسط (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣)

٢-ب: بطء وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي:

والسبب الثاني للإصلاح هو بطء وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تجلت الموجة الأخيرة للعولمة في التكامل المتزايد بصورة واضحة بين الاقتصادات المختلفة، وبلغت التجارة الدولية وتدفقات رأس المال مستويات غير مسبوقة. وفي عام ١٩٧٠، وصلت التجارة العالمية في السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٢٧%. وفي عام ٢٠٠١ زاد هذا المعدل أكثر من الضعف إذ بلغ ٥٨%. وكان لهذه التطورات آثار بعيدة المدى سواء للبلدان المتقدمة أو النامية. وأضافت الأنماط المتغيرة للتجارة والاستثمار، وصعود صناعات معينة وهبوطها عبر الأقطار والمناطق، والتقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، أبعادا جديدة إلى مفهوم ''القدرة التنافسية'' وهو مفهوم دائب التطور والتغير.

وطرحت هذه العملية تحديات هائلة مثلما أتاحت فرصا كبيرة للبلدان النامية. ومع ذلك فإن أهم التحديات إنما يتمثل في التحول من أنماط النمو والتنمية القائمة على الصناعات الاستخراجية المرتكزة على الموارد الطبيعية إلى أنماط النمو المستندة إلى الإنتاجية المتزايدة والابتكار والتجديد من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، والمهارات الإدارية والتنظيمية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ من خلال مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويمكن التعرف على وتيرة اندماج العالم العربي في الاقتصاد العالمي من خلال الوقوف على اتجاهات حصص البلدان العربية من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الثلاثة الماضية. فقد انخفضت التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٥.٦٥% في ١٩٧٠ إلى ١.٦١% في ٢٠٠١. وتوضح البيانات للمناطق النامية المقارنة في الجدول (٢) الزيادة في نسب التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بمعظم مناطق العالم خلال الفترة ذاتها ، وحدوث تطورات مشهودة في كل من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي وكذا في جنوب آسيا، حيث زادت التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٨.١٨% إلى ٨.٧٦%، ومن ٤.١٢% إلى ٦.٣٢% على التوالي في الفترة ذاتها.

جدول (٢): التجارة في السلع والخدمات (% من الناتج المحلى الإجمالي):

(%)	1970	1980	1990	2000	2001
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	65.5	73.3	67.3	59.7	61.1
أفريقيا جنوب الصحراء	47.8	61.8	52.7	63.4	63.5
شرق آسيا والمحيط الهادى	18.8	35	49.5	78.3	76.8
أوروبا الوسطى والشرقية	..	..	47.1	81.7	79.4
أمريكا اللاتينية والكاريبى	19.7	26.6	26.1	37.5	38.4
جنوب آسيا	12.4	21.6	22	33.3	32.6
العالم	**27.1**	**39.3**	**39.7**	**50.8**	**58.2**

المصدر: World Bank - World Development Indicators CD-ROM (2003)

ولوحظ في الفترة ذاتها أن حصة المنطقة من الصادرات العالمية كانت ضئيلة لا تكاد تذكر، وشهدت اتجاها هبوطيا منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبالإضافة إلى ذلك فإن نصيب المنطقة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد اتسمت بالتواضع وخاصة منذ منتصف الثمانينات،

إلا أنها تعرضت لتقلبات أقل حدة، حيث استقرت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حول معدل يتراوح بين ١ و٢%.

وفيما يتعلق بالحجم، ظلت عائدات الصادرات (من السلع والخدمات) متواضعة بالنسبة إلى شرق آسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، إذ بلغت قيمتها ٢٠٠ مليار دولار (في ٢٠٠١)، وهو ما يعادل ثلث صادرات شرق آسيا، وحوالي نصف صادرات كل من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. وتشكل صادرات النفط القسط الأعظم من صادرات المنطقة، إذ بلغت ٦٠% من متوسط صادرات السلع في ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك لا يزال نصيب الفرد من الصادرات (حوالي ٨١٧ دولارا في المتوسط) منخفضا وخاصة في حالة استبعاد صادرات النفط.

المصدر: (World Bank, World Development Indicators CD-ROM ٢٠٠٣)

شكل (3): نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم (%)

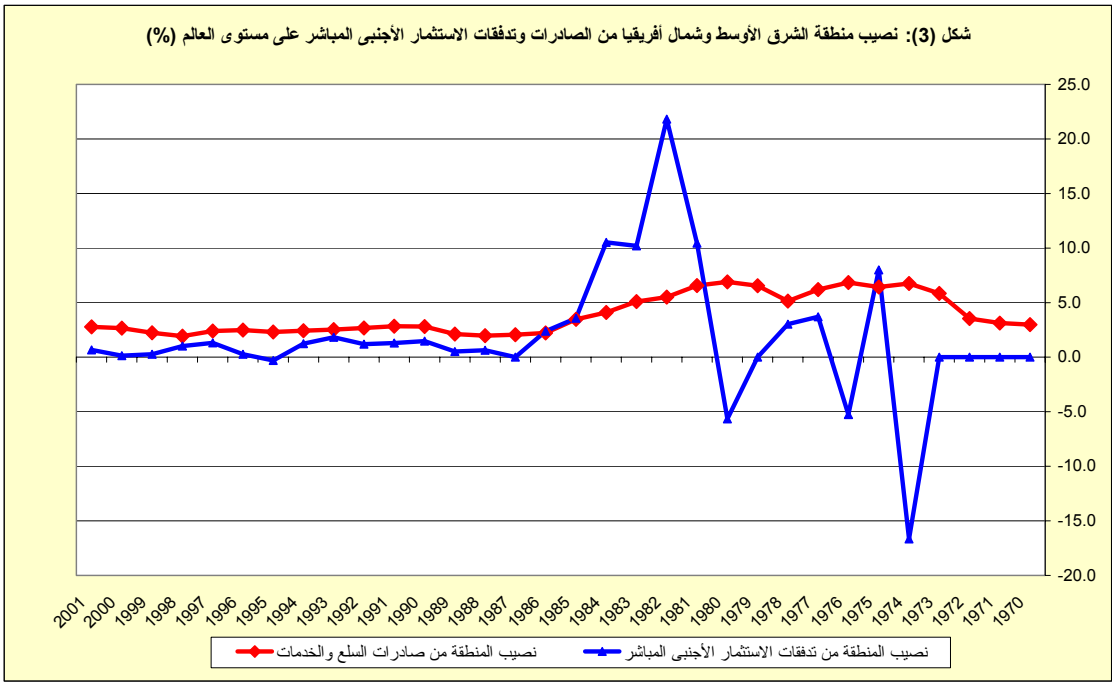

وقد أظهرت بعض الدراسات وجود قصور ملموس في التجارة مع سائر دول العالم بالنسبة إلى ما لدى هذه المنطقة من إمكانات وقدرات كامنة (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤)[٤] وسيتضح أيضا من التحليل في القسم التالي أن هذا القصور يشمل التجارة البينية على مستوى المنطقة. وثمة عوامل هامة في العالم العربي مثل التجاور الجغرافي والأسواق المحلية الكبيرة في بعض البلدان، والتنوع النسبي في الموارد الطبيعية والقدرات الإنتاجية، والروابط التاريخية، لم تفض إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الاقتصادات العربية. ويوجد توافق متنام في الآراء اليوم بأن هذه النتيجة تعزى في المقام الأول إلى السياسات التجارية غير الملائمة، ونقص المحاولات الجادة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي على أساس المصالح الوطنية والإقليمية.

---

[٤] يعتمد هذا الاستنتاج على نتائج ''نموذج جاذبية التجارة'' Trade Gravity Model الذي يقيس التجارة المحتملة على أساس حجم اقتصادات المنطقة، ثم مقارنة التجارة الفعلية مع هذه القاعدة المعيارية.

إطار (١): زيادة النفاذ إلى الأسواق: مناطق التأهيل الصناعي في الأردن

نبعت فكرة هذه المناطق من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠١. وتشهد هذه المناطق ازدهارا الآن إذ بلغ عددها ١٣ منطقة وتعتبر نقطة جذب للشركات متعددة الجنسيات ولصغار المستثمرين والمتوسطين منهم. وتندرج في قائمة الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في الأردن شركة بوسكان الدولية التي تتخذ من هونغ كونغ مقرا لها، وشركة نيشو إيوا اليابانية، وشركة صناعات ماست التي تتخذ من بوسطن مقرا لها.

وتمنح البضائع المنتجة في هذه المناطق إعفاء تام من الرسوم الجمركية ولا تخضع لنظام الحصص فيما يتعلق بالنفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة شريطة أن يشكل المحتوى المحلي ٣٥% على الأقل من قيمة السلع المصدرة. ولابد أن يكون ٧.١١% من المحتوى المحلي من الأردن و ٧ إلى ٨% من إسرائيل، أما الباقي للوفاء باشتراط القيمة المضافة بنسبة ٣٥% فيمكن أن يأتي من الولايات المتحدة أو الأردن أو إسرائيل أو الضفة الغربية وغزة. وقد اجتذبت هذه المناطق صناع الملابس في المقام الأول الذين يستفيدون من نفاذ بضائعهم إلى الولايات المتحدة بدون رسوم جمركية.

ولهذه المناطق تأثير هام في الاقتصاد الأردني. وبفضل هذه المناطق ازدادت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة إلى حد كبير، وهي زيادة تتجاوز ٢٠٠%، وبلغت ٤٠٠ مليون دولار في ٢٠٠٢ (البنك الدولي، ٢٠٠٣). وفي نهاية ٢٠٠٣ بلغ إجمالي الاستثمار في هذه المناطق ٩.١٨١ مليون دولار؛ واجتذبت ٥١ شركة وأتاحت فرص عمل لـ ٢٦٥٥٣ شخصا.

المصدر: Kardoosh، ٢٠٠٤

شكل (4): مؤشر تركيز الصادرات

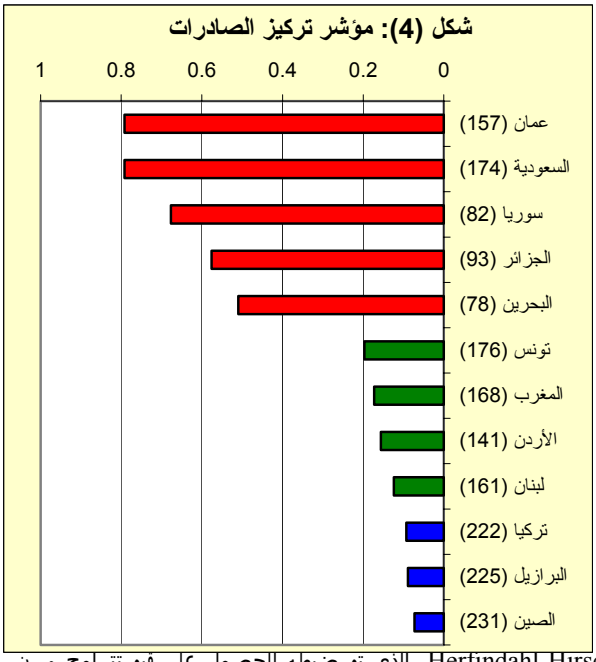

المصدر: UNCTAD, Handbook of International Statistics2002

(أنظر الشكل بين القوسين تشير إلى عدد السلع المصدرة فى عام 2000.

وبالإضافة إلى ذلك مازالت الصادرات تميل إلى أن تتركز[٥] حول سلعة أو سلعتين من السلع القائمة على الموارد. ولا يزال مؤشر تركيز الصادرات في بعض البلدان العربية مرتفعا بالنظر إلى الوضع المهيمن لمنتجات النفط والسلع المرتبطة به في هيكل الصادرات. وتتراوح هذه النسب بين ١٢٤.٠ في لبنان و ٧٩٢.٠ في عمان. وتتضح أخطار تركيز الصادرات في تقلب شروط التبادل التجاري وكذلك الدخل القومي، مع تزايد في حدة هذا التأثير إذا كانت الصادرات تتركز في سلع تتسم بتقلب

[٥] تم حساب درجة تركيز الصادرات على أساس مؤشر Herfindahl-Hirschman الذي تم ضبطه للحصول على قيم تتراوح ما بين صفر الى ١، حيث القيم التى تقترب من ١ تشير إلى تركيز أعلى (أنظر الإطار ٢).

شديد في الأسعار مثل النفط (Jansen، ٢٠٠٣).

وجدير بالملاحظة أن تركيز الصادرات في معظم الاقتصادات العربية يحدّ كثيرا من قدرتها على إتباع سياسة مالية مناهضة للتقلبات الدورية. وعلى سبيل المثال إذا واجه اقتصاد ما صدمة سلبية بسبب هبوط في أسعار النفط، فإن إيرادات الحكومة تنخفض بصورة حادة نظرا للاعتماد القوي على إيرادات النفط، وهذا يحدّ من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق للتكيف مع صدمة أسعار النفط وإنعاش النشاط الاقتصادي.

والواقع أن إيرادات النفط في ٢٠٠٢ تجاوزت ٧٥% من إجمالي الإيرادات الحكومية، كمتوسط لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ونفس النسبة اقتربت من ٩٠% في الجزائر واليمن. وباستثناء إيرادات النفط، عادة ما يبلغ عجز الميزانية الحكومية نسبة تتراوح بين خمس وثلث الناتج المحلي الإجمالي في هذه الاقتصادات (Okugo، ٢٠٠٣). وتشير هذه النقطة إلى أهمية التنويع الاقتصادي من وجهة النظر الحكومية.

ومن البديهي أن مؤشرات تركيز الصادرات في بلدان مثل تونس والمغرب والأردن ولبنان تقل بشكل ملحوظ عن مثيلاتها في سوريا والاقتصادات الأخرى المنتجة للنفط. ونتيجة لذلك كان أداؤها الاقتصادي أكثر قدرة على مقاومة تقلبات أسعار النفط وما يترتب عليها من عراقيل. وكما ذكر من قبل كان نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية التي تتسم بالتنوع في العقدين الماضيين معادلا لما هو عليه في البلدان النامية الأخرى (باستثناء شرق آسيا) إلا أن الاقتصادات المعتمدة على النفط عانت من الركود.

وإذا ما انتقلنا إلى جبهة ذات صلة بهذا الوضع نجد أن هيكل الصادرات يدل على مظهر من مظاهر الضعف في المنطقة وقد يعرقل اندماجها الناجح في الاقتصاد العالمي. فالاعتماد على صادرات السلع الأولية والمنتجات ذات القيمة التقنية المنخفضة لابد وأن يفضي إلى تدهور عام في شروط التبادل التجاري على مستوى المنطقة. وفي ٢٠٠٠ كانت الصادرات الصناعية تمثل حوالي ١٧% من إجمالي صادرات السلع في المنطقة، وهو أدنى معدل على الإطلاق بين جميع مناطق العالم (بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء). وبالإضافة إلى ذلك فإن حصة الصادرات ذات القيمة التقنية العالمية من إجمالي الصادرات الصناعية هي أقل نسبة أيضا بين مناطق العالم، إذا كانت تبلغ ٦.٣%.

شكل (5): هيكل الصادرات السلعية فى بعض مناطق العالم (2000)

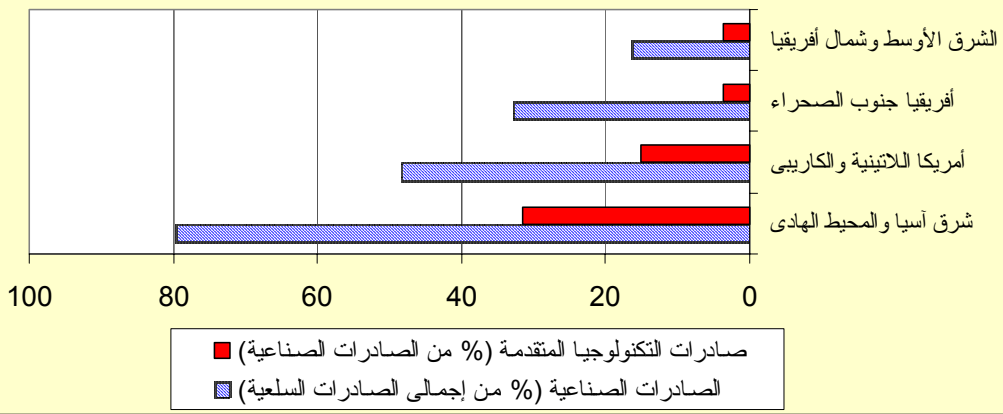

المصدر: (World Bank, World Development Indicators CD-ROM ٢٠٠٣)

وإن التركيبة التكنولوجية غير المواتية لصادرات البلدان العربية ماهي إلا انعكاس للأداء الصناعي في المنطقة الذي يقتضي تقييم السياسات الاقتصادية السائدة وعدم كفاءتها. وحصة صادرات التكنولوجيا المتطورة في هيكل الصادرات في المنطقة ضئيلة بشكل يدعو للانزعاج. ويمكن استثناء الأردن الذي تفوق في الأداء ليس على كثير من البلدان العربية فحسب ولكن على بولندا وتركيا وشيلي أيضا، إذ بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا المتطورة ١٢% من إجمالي الصادرات الصناعية (الجدول ٣). أما فيما يتعلق بسائر البلدان العربية فإن نسب صادرات التكنولوجيا المتطورة تقل عن ٤% من إجمالي الصادرات الصناعية وحتى أقل من ٠.٥% في الكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا.

جدول (٣): الهيكل التكنولوجي للصادرات السلعية:

(%)	1990				2000				معدلات النمو السنوية (1990-2000)			
	(1)	(2)	(3)	(4)	(1)	(2)	(3)	(4)	(1)	(2)	(3)	(4)
ماليزيا	26.2	13.4	11	23.7	53.1	15.9	8.6	11.7	21	14.7	10	5.1
الصين	5.5	21.3	41	11.3	22.6	19.6	41.5	8.8	32.7	14.1	15.2	12.3
إندونيسيا	0.9	5.3	15.2	25.2	12	12.1	21.6	23.2	41.6	18.6	13.1	8.3
الأردن	6.7	24.4	9.9	12	11.9	18.2	28.5	16.2	6.3	-2.6	11.5	3.3
بولندا	8.2	27.8	19.4	17	8.2	33.8	29.6	17.4	10.2	12.4	15	10.5
تركيا	2.9	14.3	46.4	12.1	7.9	21.4	47.9	12	19.1	12.1	8	7.5
تونس	2.6	15.8	40.6	18.3	3.5	16.8	49.4	15.6	8.4	5.9	7.4	3.6
مصر*	0.7	5.8	34.6	14.4	1.7	7.6	24.9	37.8	12.6	6.1	-0.8	14.5
عمان	0.8	3.3	0.9	3.4	1.5	8.2	2	5.3	13.7	17.1	16.5	11.9
تشيلى	0.6	3.1	2.5	26.3	0.7	6.2	3.1	40	9.8	15.6	10.6	12.5
الكويت*	0.4	3.4	1.4	2	0.4	6.5	1	42	7.3	14.4	2	49.6
السعودية	0	3.9	0.9	14.6	0.1	3.7	1	15.3	37.8	5.1	7.3	6.3
سوريا	0.8	20.4	13.6	14.1	0.1	1	6.8	8.3	-21	-25.6	-6	-4.3

المصدر: UN Comtrade Database نقلا عن Lall and Albaladejo, 2003

* تم استخدام بيانات عام 1999 لعدم وجود بيانات متاحة لعام 2000.

ملحوظة: (1) صادرات التكنولوجيا المتقدمة، (2) صادرات التكنولوجيا المتوسطة، (3) صادرات التكنولوجيا المنخفضة، و (4) الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية. مجموع هذه الفئات ليس بالضرورة 100 بسبب استبعاد السلع الأولية.

ويبدو أيضا أن المنطقة متخلفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتميل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التقلب الشديد من عام إلى آخر تبعا لتطورات أسعار النفط والاستقرار السياسي وتوجهات الخصخصة في بعض البلدان العربية. وفي عقد التسعينيات كان نصيب المنطقة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية يقل عن ٨%، وعلاوة على ذلك كان هذا المعدل يتقلب في اتجاه هبوطي. وبالمثل هبط الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من ١٢% من الرصيد القائم في جميع الدول النامية في ١٩٨٥ إلى أقل من ٥% في ٢٠٠٢.

ويوجد لدى المملكة العربية السعودية أكبر رصيد للاستثمار الأجنبي المباشر، ومعظمه مرتبط بالنفط، ويصل إلى ٢٦ مليار دولار، وتأتي مصر في المرتبة الثانية برصيد قدره ٧.٢٠ مليار دولار بعد أداء إيجابي استمر طوال أكثر من عقد من الزمان (UNCTAD، ٢٠٠٣). كما أن تونس والمغرب بسبيلهما لأن يصبحا ضمن البلدان المستضيفة الهامة. ومع ذلك فإن بلدانا كثيرة في المنطقة لا تزال تتلقى استثمارات محدودة بالنظر إلى ضيق أسواقها الداخلية، كما اتضح من عدة دراسات أجريت في الآونة الأخيرة.

شكل (6): نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم (%)

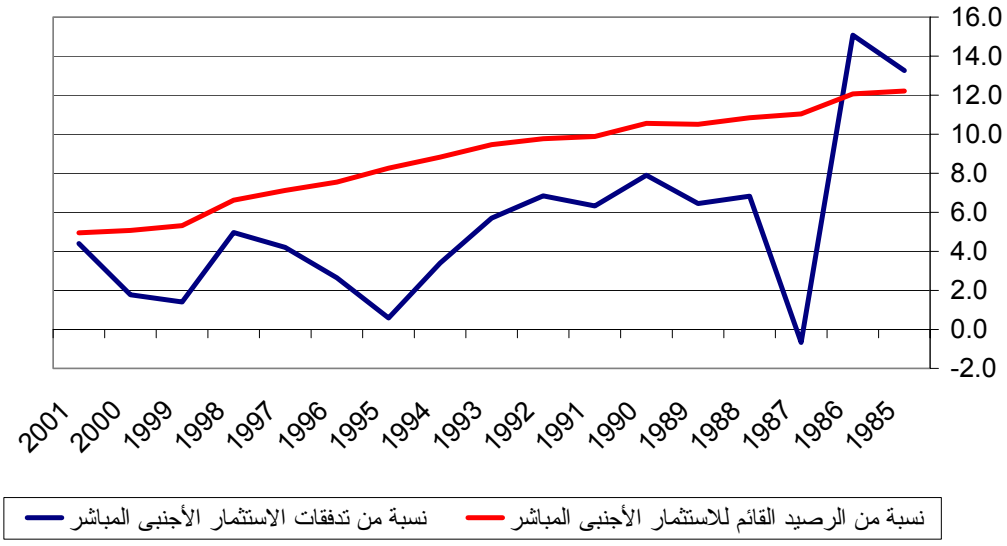

المصدر: (UNCTAD٢٠٠٢)

ولكي يتسنى تقييم التأثير الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي النظر في حجم التدفقات بالنسبة إلى حجم البلد المستضيف، بالإضافة إلى إسهامه في تكوين رأس المال (أي زيادة رأس المال الإنتاجي). وكما يتضح في الجدول (٤) فإن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد من أدنى النسب في العالم، إذ بلغت ١% في ٢٠٠١. وإسهام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الإجمالي إنما يدل أيضا على أداء غير موات حيث سجل ٥.٤% في ٢٠٠١ بالمقارنة بنسبة ٩% في شرق آسيا و ٨.١٣% في أوروبا الشرقية و ٩.١٨% في أمريكا اللاتينية.

جدول (٤): مؤشرات فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر:

	1970	1980	1990	2000	2001
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر(نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى)					
شرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.7	-0.6	0.6	0.4	1.0
فريقيا جنوب الصحراء	0.3	..	..	1.9	4.1
شرق آسيا والمحيط الهادى	..	..	1.6	2.8	3.0
وروبا الوسطى والشرقية	0.3	0.0	0.1	3.1	3.1
مريكا اللاتينية والكاريبى	0.7	0.9	0.8	3.9	3.7
جنوب آسيا	0.1	0.1	0.1	0.5	0.7
العالم	0.5	0.5	1.0	3.9	2.2
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر(نسبة إلى إجمالى تكوين رأس المال)					
شرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.2	-2.7	2.6	2.0	4.5
فريقيا جنوب الصحراء	1.5	..	..	10.4	21.7
شرق آسيا والمحيط الهادى	..	..	4.6	9.0	9.0
وروبا الوسطى والشرقية	2.3	0.1	0.4	13.9	13.8
مريكا اللاتينية والكاريبى	3.4	3.5	3.8	18.7	18.9
جنوب آسيا	0.6	0.5	0.6	2.4	3.1
العالم	2.3	2.2	4.1	17.6	..

المصدر: World Bank, World Development Indicators GROM, 2003

وعلاوة على ذلك تعرض الاستثمارات الرأسمالية البينية في المنطقة العربية للتقلبات إلا أنها شهدت زيادة طفيفة منذ الجزء الأخير من التسعينيات (فوزي، ٢٠٠٣)، ومع ذلك لا تزال متواضعة جدا إذا ما قورنت بالاستثمارات الرأسمالية العربية في الولايات المتحدة وأوروبا.

ويأتي ضمن العوامل التي تعرقل استخدام المنطقة لكل إمكانياتها فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عدم الاستقرار السياسي، والسياسات التقييدية في مجال التجارة والاستثمار، وقصور آليات تسوية المنازعات، وجمود قوانين ونظم العمالة.

ولوحظ أن إيقاع إصلاح الإطار التشريعي ونظم الاستثمار كان أبطأ كثيرا بالمقارنة بأجزاء أخرى من العالم (World Bank، b ٢٠٠٣). وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى مثل ركود النمو في دخل الفرد- مما يعكس ركودا في نمو الطلب الداخلي- لا تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي انجذب إلى المنطقة كان يتسم أساسا بالقفز فوق الحواجز الجمركية والسعي للنفاذ إلى الأسواق. ويعتبر هذا نتيجة مباشرة للإطار الحالي لسياسة الاستثمار في المنطقة الذي أدى إلى تحيز عام ضد التصدير وإقامة هيكل من الحوافز من شأنه تحبيذ الحماية والإنتاج الموجه للداخل (Sadik and Bolbol ، ٢٠٠٠).

٢-ج: قصور الأداء في خلق الوظائف:

إن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من الأداء الاقتصادي في المنطقة هو الإخفاق في توليد وظائف كافية للداخلين الجدد في سوق العمل، ناهيك عن تخفيض البطالة المتصاعدة. وتشهد المنطقة العربية أعلى نسب للبطالة في العالم. ونتيجة للنمو غير الكافي في المنطقة وأوجه القصور في سياسات سوق العمل في بعض الاقتصادات، لا يزال وضع البطالة مدعاة للقلق حقا. فقد بلغ معدل البطالة في المنطقة ١٨% في ٢٠٠٢، وهو أعلى معدل في مناطق العالم كله (الشكل رقم ٧) وتتراوح معدلات البطالة بين أقل من ١% في الكويت إلى أكثر من ٢٥% في الجزائر والضفة الغربية وقطاع غزة.

وظلت معدلات نمو القوى العاملة عند مستوى ٣.٣% خلال السنوات العشر الأخيرة. ومن المتوقع أن تنمو القوى العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٦.٢% سنويا في الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٥، وهذا يعني دخول حوالي ٤ مليون سنويا من العمال الجدد إلى سوق العمل. ويمكن تحسين آفاق النمو والتشغيل المستدام من خلال إدخال إصلاحات على نظم التجارة وتعزيز مناخ الاستثمار (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤).

وبلغ معدل التشغيل ٢.٢% في عقد التسعينيات، وهو معدل يقل كثيرا عن نمو القوى العاملة. ووصل عدد العاطلين إلى ٥.١١% في ٢٠٠٢، أي ما يعادل ٨.٩% من القوى العاملة ويوجد معظم العاطلين في شمال أفريقيا، بينما بلغت نسبة البطالة في الشرق الأوسط ٥.٥% فقط. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٩.٢% في التسعينيات ومعدل نمو الإنتاجية ٧.٠%. وتراوحت حصة العاملين الفقراء في التشغيل الإجمالي بين ٢ و٣% في ١٩٩٨، وهو معدل يقل كثيرا عن المتوسط لبلدان العالم الثالث. وبوجه عام فإن العمال الفقراء يشكلون ربع القوى العاملة في بلدان العالم الثالث، ويبلغ عددهم أكثر من نصف مليار عامل من عدد السكان الفقراء الذي يصل إلى ٢.١ مليار يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد يوميا في ٢٠٠١/٢٠٠٠ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠١).

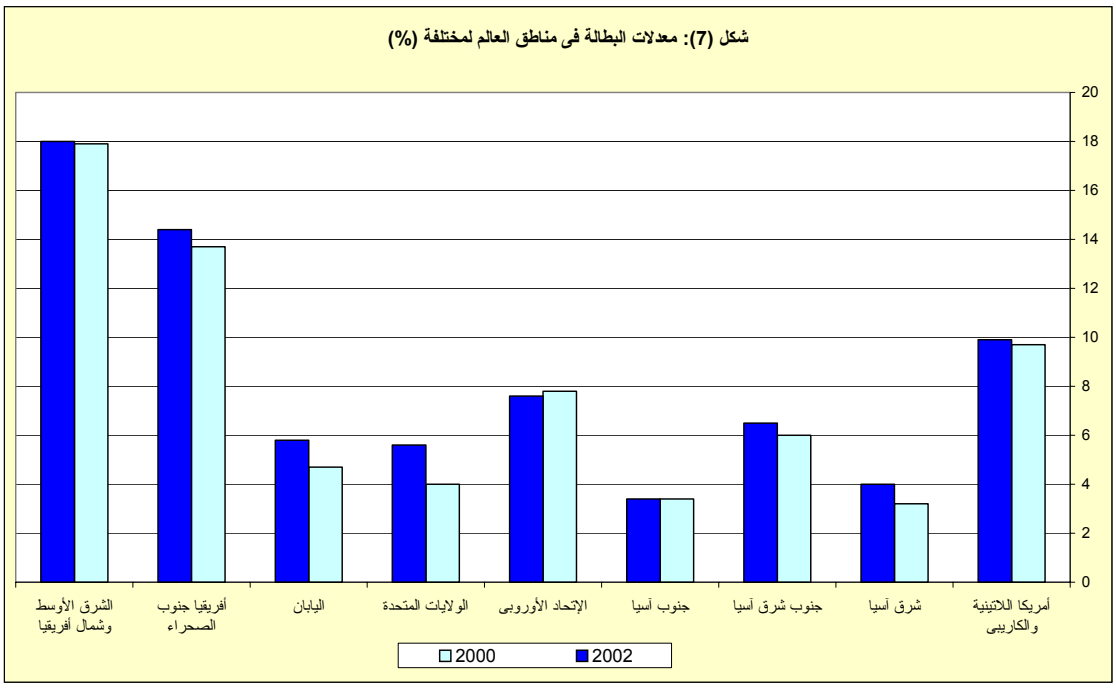

المصدر: (ILO, Global Employment Trends ٢٠٠٢)

وآفاق التشغيل للعقد القادم تبدو مثبطة للعزائم. فإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيرتفع معدل البطالة إلى ٥.١٩% وسيبلغ عدد العاطلين ٥.٣١ مليون. وتتجلى ضخامة المشكلة في حقيقة مفادها أنه يتعين إيجاد ٥٠ مليون وظيفة في المنطقة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وإذا ما أريد تخفيض المعدلات الحالية للبطالة فلابد من إيجاد ٦٠ مليون وظيفة أو ٦ ملايين وظيفة سنويا. وهذه المهمة تتطلب تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإقليمي يبلغ في المتوسط ٦%، والحفاظ على هذا المعدل من الآن وحتى ٢٠١٠.

٢-د: بيئة الأعمال التجارية العربية:

إن من الشروط الأساسية لتحسين الأداء من حيث النمو وخلق فرص العمل هو زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يعتمد اعتمادا كبيرا على بيئة استثمارية تمكينية ومواتية. وتؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة. وينبغي أن تستهدف هذه النظم واللوائح طوال دورة حياة أي مشروع تجاري (الدخول والعمليات والخروج) تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ويتجلى الطابع الأمثل للنظم واللوائح في قدرتها على التوفيق بين هدف تعظيم الرفاه والهدف المتمثل في إيجاد بيئة تنافسية للأعمال التجارية من شأنها حفز الاستثمار.

وإذا ما أجرينا تقييما للنظم واللوائح المطبقة في البلدان العربية ومدى نجاعتها- بالمقارنة بالأمثلة الناجحة في العالم النامي- نجد أن هناك مجالا فسيحا للإصلاح وتحسين الأداء[٦]. وتشير البيانات لعام ٢٠٠٢ إلى أن متوسط الأيام اللازمة للتسجيل الرسمي لأحد الأعمال التجارية يشير بوجه عام إلى الإجراءات الطويلة التي ينبغي إتباعها في معظم البلدان العربية لاسيما الأردن والمملكة العربية السعودية واليمن. وعلى الرغم من أن المتوسط للاقتصادات العربية المختارة اقل من المتوسط العالمي، إلا أن المقارنة مع بعض أفضل الممارسات (هونغ كونغ و سنغافوره مثلا) بالإضافة إلى أمثلة منتقاة من العالم النامي (شيلي وجامايكا وماليزيا) تبين أن هناك مجالا للإصلاح وتبسيط الإجراءات.

جدول (٥): بيئة الأعمال في الاقتصادات العربية:

	الوقت اللازم لترخيص المنشأة (أيام)	الوقت اللازم لتسوية نزاع قضائى (أيام)	الوقت اللازم لإنهاء إجراءات الإفلاس (سنوات)	الاقتصاد غير المرئى (% من الدخل القومى)
الدول العربية	**52**	**308**	**3.9**	**28.9**
الجزائر	29	387	3.5	34.1
مصر	43	202	4.3	35.1
الأردن	98	147	4.3	19.4
الكويت	34	195	4.2	- -
لبنان	46	721	4.0	34.1
المغرب	36	192	1.9	36.4
عمان	34	250	7.0	- -
المملكة العربية السعودية	95	195	3.0	18.4
سوريا	42	596	4.1	19.3
تونس	46	7	2.5	38.4
الإمارات العربية المتحدة	29	559	5.0	26.4
اليمن	96	240	2.4	27.4
دول المقارنة				
تشيلى	28	200	5.8	19.8
الصين	46	180	2.6	13.1
جمهورية التشيك	88	270	9.2	19.1
هونج كونج	11	180	1.0	16.6
جامايكا	31	202	1.1	36.4
ماليزيا	31	270	2.2	31.1
سنغافورة	8	50	0.7	13.1
جنوب أفريقيا	38	207	2.0	28.4
تركيا	38	105	1.8	32.1
حد أدنى*	**2**	**7**	**0.4**	**67.3**
حد أقصى*	**215**	**1460**	**11.3**	**3.0**
المتوسط *	**57**	**307**	**3.2**	**32.5**

المصدر: World Bank2003,

* لـ 133 دولة شملتهم الدراسة.

[٦] ترتكز البيانات في هذا القسم أساسا على قاعدة بيانات "Doing Business Database" صادرة عن البنك الدولي. أنظر البنك الدولي (٢٠٠٣a).

وفيما يتعلق بتنفيذ العقود، فإن متوسط عدد الأيام اللازمة لذلك في العالم العربي- وإن كان يتمشى مع المتوسط العالمي- إلاّ أنه يعتبر مرتفعا نسبيا في المنطقة، ويرجع ذلك إلى العقبات المؤسسية التي تواجه نشاط الأعمال التجارية. وهناك تفاوت واضح في البلدان العربية بين المتوسط البالغ ٣٠٨ أيام، وبين الرقم في لبنان الذي يصل إلى ٧٢١ يوما، في حين أن الرقم المسجل في تونس هو ٧ أيام فقط. والواقع أن تونس من بين الدول التي حققت أفضل الممارسات في هذا المجال، وسجلت اقل عدد من الأيام لتنفيذ العقود ضمن ١٣٣ دولة أجريت عليها هذه الدراسة.

وبالنظر إلى أن الأصول القانونية (Legal Origin) المطبقة في بلد ما تؤثر على عمق النظم واللوائح ونطاقها، فإن من المسلّم به أن البلدان التي تطبق تقاليد القانون الإنجليزي، عادة ما تتبع إجراءات أقل تعقيدا، بينما تتسم تقاليد القانون الفرنسي بنزوعها إلى شدة التقييد والتنظيم (البنك الدولي، a٢٠٠٣) ومع ذلك فإذا أجرينا مقارنة بين تونس ومصر (وكلاهما يستند إلى أصول قانونية فرنسية) فيما يتعلق بعدد الأيام اللازمة لتسوية نزاع تجارى، يتضح أن الالتزام بإجراء إصلاح مؤسسي جاد يمكن أن يحقق نتائج طيبة.

ويتضح قصور الأداء في المنطقة العربية أيضا في النظم المطبقة فيما يتعلق بالخروج من السوق أي إجراءات الإفلاس. فقد لوحظ أن متوسط الوقت اللازم لشركة لكي تخرج من السوق وتعلن إفلاسها في بعض الاقتصادات العربية المختارة (٩.٣ سنة)، وهو متوسط أعلى من المتوسط العالمي (٢.٣ سنة). وإذا أجرينا مقارنة مع دول أخرى سنجد أن هناك فجوة واضحة لاسيما بالمقارنة مع هونغ كونغ وجامايكا وسنغافورة وتركيا.

إن التنظيم الشديد وفرض القيود لابد أن يؤدي في نهاية الأمر إلى انتشار الأنشطة غير الرسمية. وتشير البيانات لعام ٢٠٠١ أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل بين خمس إلى ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية، وهذه أرقام مرتفعة إذا ما قورنت بالبلدان النامية الذي يوجد فيها بيئة تنافسية للاستثمار حيث تطبق نظما تتسم بالاعتدال والتبسيط.

ثالثا- عناصر الإصلاح:

يتضح مما سبق أن الإصلاح الاقتصادي قد أصبح مسألة أساسية إذا أردنا تغيير الوضع الحالي. والإحجام عن الإصلاح سيكلفنا ثمنا باهظا. وسنعرض فيما يلي بعض العناصر الرئيسية للإصلاح المنشود.

٣-أ: من تحقيق الاستقرار إلى التكيف الهيكلي:

حققت البلدان العربية نموا متواضعا في عقد الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة لارتفاع مستويات المديونية والعجز الضخم في الميزانيات وارتفاع معدلات التضخم وهبوط أسعار النفط. وكان لذلك تأثير كبير على تلك البلدان مما دفعها إلى اعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وعلى الرغم من أن تأثير هذه البرامج على البلدان العربية كان يختلف من بلد إلى آخر، إلا أن من المسلّم به أن العنصر الخاص بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في البرامج حقق نجاحا يفوق ما حققه عنصر التكيف الهيكلي.

وقد أنجزت إصلاحات واسعة النطاق من خلال إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في عدة بلدان عربية. وأمكن تخفيض العجز في المالية العامة والحساب الجاري، وتخفيض أسعار الصرف المبالغ في قيمتها. ويوضح الجدول (٦) أن بعض البلدان تمكن من تحقيق فائض في الميزانية في عقد التسعينيات. كما أمكن تحقيق تخفيض ملموس في معدلات التضخم التي وصلت إلى رقمين في بعض البلدان (World Bank، ٢٠٠٣). وأفلحت مصر على سبيل المقال في تخفيض التضخم من ٢٠% في الثمانينيات إلى ٥% في التسعينيات. وسُجلت هذه الاتجاهات ذاتها في الأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس. ووصل التضخم إلى مستويات سلبية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي (البحرين وعُمان والعربية السعودية) (Cornelius and Warner، ٢٠٠٣).

وإذا ما عقدت مقارنة بين أربعة بلدان طبقت فيها إصلاحات (مصر والأردن والمغرب وتونس) ببلدان أخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشرق آسيا والمحيط الهادي، وجنوب آسيا، سيتضح أن أداء البلدان العربية المذكورة كان جيدا فيما يتعلق ببرامج التثبيت وتحقيق الاستقرار. ويتضح من المؤشر المركب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[1] أن هذه البلدان تحركت نحو القمة بين المناطق الأخرى، وتفوقت بدرجة طفيفة على شرق آسيا (Dasgupta and Srinivasan، ٢٠٠٢).

---

[1] يتألف المؤشر المركب من أربعة عناصر متساوية الوزن: الميزان المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المنح الأجنبية، وميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المنح الأجنبية، والتضخم (يقاس وفقا لمؤشر الأسعار الاستهلاكية) والزيادة على أسعار الصرف في السوق الموازية.

جدول(٦): الموازنة الحكومية (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى):

(%)	1980	1985	1990	1995	2000	2001
الجزائر	..	..	..	-1	10	4
البحرين	6	1	-6	-6	2	-1
جيبوتى	..	2	..	..	..	..
مصر	-12	-10	-6	1	..	..
ايران	-14	-4	-2	1	-1	..
العراق	..	..	..	..	..	..
الاردن	-9	-8	-4	1	-2	-2
الكويت	59	8	..	-14	..	..
لبنان	..	..	..	-18	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..
المغرب	-10	-7	-2	-5	..	..
عمان	0	-11	-1	-10	-5	..
قطر	..	..	..	..	..	..
السعودية	..	..	..	..	..	..
سوريا	-10	..	0	-2	..	..
تونس	-3	-5	-5	-3	-3	..
الامارات	2	0	0	-1	..	..
الضفة الغربية و غزة	..	..	..	..	..	..
اليمن	..	..	-9	-5	..	..

المصدر: World Development Indicators,2003.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات في جبهة الاقتصاد الكلي، فإن إصلاحات التكيف الهيكلي لم تحقق نفس النجاح وتجلى ذلك في تباطؤ إيقاع الإصلاحات ونطاقها.

وقد اعتمدت إصلاحات التكيف الهيكلي بغية إيجاد بيئة تمكينية تسمح بالتنويع والانتقال إلى النمو القائم على القطاع الخاص. وكانت هذه الإصلاحات تشتمل أساسا، وبدرجات متفاوتة، على الخصخصة وإزالة القيود وتحرير نظم الاستثمار والتجارة.

ومع ذلك فإذا نظرنا إلى استجابة الجانب الخاص بالعرض في معظم الاقتصادات العربية سنجد أن الانتقال إلى النمو الذي يقوده القطاع الخاص كان محدود النطاق. وكما ذكر آنفا فإن أداء الاقتصادات العربية كان مخيبا للآمال إلى حد ما، ويتضح ذلك في معدلات البطالة التي تفوق مثيلاتها في العالم كله، وهبوط نصيبها من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك عدة أسباب تكمن وراء هذا الأداء. ومن بين الأسباب الرئيسية التدخل القوي للدولة في شؤون الاقتصاد، والتقاليد الراسخة لسياسات إحلال الواردات. في معظم الاقتصادات العربية لعدة عقود، وكان القطاع العام هو المسيطر على الأنشطة الاقتصادية ولم يفسح المجال للقطاع الخاص. ولا يزال للقطاع العام نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في بعض البلدان، بينما يشكل الاستثمار الخاص نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٤٥% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة بالمقارنة بنسبة تتراوح بين ٧٥ و ٨٠% في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا (ERF Trends، ٢٠٠٢).

ويتضح من عملية الخصخصة وما أسفرت عنه من نتائج في البلدان العربية، استمرار سيطرة القطاع العام في هذه الاقتصادات. وتتسم تجربة الخصخصة في البلدان المختلفة بتغيير الاستراتيجيات والتقنيات والزخم (FEMISE، ٢٠٠٣).

إطار (٢): ارتياد المسار السريع لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات: القرية الذكية في مصر

وأخيرا أصبحت القرية الذكية المصرية حقيقة ملموسة وبدأت تمارس نشاطها العملي. فبعد عامين من إطلاق هذا المشروع يضم مجمّع التكنولوجيا الآن عددا من الشركات ويتيح للمستثمرين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بني حديثة متطورة وموقعا جغرافيا ممتازا، بالإضافة إلى التزام قوي من جانب الحكومة وسوق ناشئة وبيئة استثمارية مواتية.

وتساند الحكومة مشروع هذه القرية الذي تبلغ مساحتها ٤٥٠ فدانا، ومن المقرر أن يعمل هذا المشروع بكامل طاقته بحلول عام ٢٠٠٧. وعندما يستكمل هذا المجمّع التكنولوجي فإنه سيتيح حوالي ٣٠٠٠٠ فرصة عمل. وسيحظى المستثمرون الذين يريدون إقامة شركات لهم في المجمّع بآخر ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مبتكرات وتسهيلات، فضلا عن إعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات، ومزايا إضافية للشركات التي تقوم بالتصدير.

وقد أنشئت ''شركة القرية الذكية'' في عام ٢٠٠١ باستثمارات تبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري، وتمتلك مجموعة من شركات القطاع الخاص ٨٠% من هذه القرية، وتتولى تشغيل حصتها فيها. وتمتلك وزارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العشرين في المائة الباقية وذلك بتقديمها الأرض التي أقيم عليها المشروع. والغرض من إنشاء القرية الذكية هو تمكين مصر من أن تصبح مركزا تكنولوجيا إقليميا لاسيما في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية مثل تطوير المحتوى العربي واستحداث البرمجيات وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات مثل التدريب، وتنمية البني التحتية، والشخصنة أي تعديل المنتج لكي يلبي حاجات المستعملين.

وشركة مايكروسوفت هي من بين الشركات التي أعلنت عن التزامها بالاستثمار في مصر، فقد أشاد رئيسها بيل جيتس بهذا المشروع وقال إن شركته تعتزم نقل بعض موظفيها للعمل به، مضيفا أن ''أمام هذا المشروع فرصة لكي يصبح نجما ساطعا للتكنولوجيا في الشرق الأوسط وأفريقيا''

وكان من شأن مساندة الحكومة للمشروع تشجيع الشركات على البحث عن موقع لها في المجمّع الذي يقع في مدينة السادس من أكتوبر، خارج القاهرة. وقد أعلن الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن حوالي ٦٥ شركة تقوم بالتفاوض حاليا من أجل إقامة مقار لها في القرية الذكية. ويوجد في هذه القرية أيضا المركز الهندسي لشهادات البرمجيات، وهو عبارة عن مبادرة ترمي إلى تقديم التدريب إلى شركات البرمجيات المحلية.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات http://www.mcit.gov.eg/app.asp?article_no=٦١٠

وبناء على ذلك، بلغ متوسط عائد الخصخصة في المنطقة للفترة ١٩٩١- ١٩٩٨، ٧.٢% فقط من إجمالي العائدات العالمية (ERF، ٢٠٠٢) وبلغ نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٤% فقط من المشروعات الخاصة للبني التحتية في العالم في نهاية ١٩٩٨ (Page، ٢٠٠٣).

وتفاوت الأداء أيضا في المنطقة كلها، إذ تمت معظم عمليات الخصخصة في التسعينيات في مصر والكويت والمغرب ولكن يوجد حتى الآن ٢٥٠ منشأة تمتلكها الدولة في الجزائر و ١٠٠ في مصر و ٢٠ في الأردن و ١٠٠ في المغرب و ٦٠ في تونس و ٧٠ في اليمن، ولم تتم خصخصتها حتى الآن (Page، ٢٠٠٣). وقوبلت عمليات الخصخصة في عدة بلدان عربية بمقاومة شديدة، لا سيما من البيروقراطية في القطاع العام.

جدول (٧): متوسط التعريفة الجمركية في مناطق العالم المختلفة:

	1978-80	1981-85	1986-90	1991-95	1996-99
افريقيا	38.2	29.3	26.9	22.3	17.8
شرق اسيا	23.5	26.9	20.7	14.6	10.4
امريكا اللاتينية	28.1	26.4	24.1	13.9	11.1
الشرق الاوسط وشمال افريفيا (استثناء الاوبك)	29.6	24.6	24.1	22.9	19.3
جنوب اسيا	..	71.9	69.8	38.9	30.7
اوروبا الوسطى	12	21.6	14.9	8.1	10.1
الاقتصاديات الصناعية	11.9	8.9	8.2	6.8	6.1

المصدر: World Bank

ومن الواضع أن البيروقراطية المتشعبة والتدخل البيروقراطي السائد في عدة بلدان في المنطقة يضعان العراقيل أمام استثمار القطاع الخاص والتصدير. كما أن جماعات الضغط الداعية لإحلال الواردات والتي لن تستفيد شيئا من تحرير التجارة، تعمل جاهدة من أجل استبقاء سياسات الحمائية. ونتيجة لذلك لا تزال توجد في المنطقة حواجز جمركية وحواجز غير جمركية قوية أمام التجارة. وكما يتضح من الجدول (٧)، فإن متوسط معدل التعريفة الجمركية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ كان أعلى مما هو عليه في المناطق المقارنة، باستثناء جنوب آسيا. وفيما يتعلق بمناخ الاستثمار، لا تزال الدراسات الاستقصائية لأصحاب الأعمال تبرز الافتقار إلى الشفافية، واللوائح شديدة الوطأة، ومشاكل إبرام وتنفيذ العقود التجارية، وضعف المؤسسات العامة (Page، ٢٠٠٣). وعلى سبيل المثال فإنه فيما يتعلق بالحواجز أمام دخول الشركات وخروجها، تظهر البيانات التي تسنى جمعها لعدد كبير من البلدان- بما فيها ١١ بلدا من منطق' الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- أن تكاليف إنشاء مشروع في هذه المنطقة أعلى بكثير من تكاليف إنشائه في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى. ومن ناحية أخرى توجد أوجه شبه بين هذه المنطقة وغيرها من المناطق من حيث عدد الإجراءات والوقت اللازم لإنشاء مشروع جديد (الجدول٨).

جدول (٨): إجراءات و تكاليف إنشاء الشركات:

	عدد الاجراءات	المدة الزمنية (بالايام)	التكلفة كنسبة من اجمالى الناتج القومى للفرد (%)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12	60	76.1
شرق آسيا والمحيط الهادى	10	72	16.1
أوروبا الوسطى والشرقية	10	66	34
أمريكا اللاتينية والكاريبى	12	59	14.2

المصدر: World Bank2003, .

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في نقص العناية الموجهة إلى الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية وتحديد القطاعات التي تنطوي على مزايا نسبية. وقد اتبعت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الوصفات التي اقرها "توافق واشنطن'' والتي تفترض أنه عندما يتم تحرير التجارة فإن السوق ستؤدي تلقائيا إلى تخصيص الموارد للقطاعات ذات الميزة النسبية (Handoussa and Abou Shnief ٢٠٠٣). ولكن تحرير التجارة ينبغي أن يقترن بسياسات ملائمة لمساندة القطاعات ذات الميزة النسبية.

إطار (٣): تحديث الصناعة: البرنامج التأهيلي في تونس

اتبعت الحكومة التونسية إستراتيجية لإعادة هيكلة الشركات الصناعية في تونس وتعزيز قدرتها التنافسية في إطار تحرير الاقتصاد بموجب اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي.وقد أبرمت اتفاقيات مماثلة مع مصر والمغرب والأردن. وقد اعتمد برنامج التحديث الصناعي في ١٩٩٦ بغية تسهيل نقل التكنولوجيا والتدريب المهني وإعادة التدريب ونشر المعرفة عن التكنولوجيات وأسواق التصدير. ويعمل هذا البرنامج على مستوى الشركة والمجمع الصناعي والبيئة المؤسسية العامة.

ويوجد في إطار هذا المشروع برنامج ينفذ على مستوى المنشآت ويهدف إلى تعزيز التدريب المهني والارتقاء بخدمات التشغيل، كما يرمي إلى تحسين مهارات القوى العاملة الوطنية.

ومما يدّل على تأثير هذا البرنامج أن الشركات التي تطبقه تمكنت من زيادة التشغيل والإنتاجية بنسبة ١٥ و ١٠% على التوالي (ERF Trends، ٢٠٠٠)

وعلاوة على ذلك، ظل تنويع مصادر النمو محدودا. فلا تزال بلدان كثيرة في المنطقة تعتمد على النفط والموارد الطبيعية كقاطرة للنمو، مما جعل هذه الاقتصادات أكثر تعرضا في نهاية المطاف لتقلبات الأسعار. وواقع الأمر أن الطاقة لا تزال تشكل أكثر من ٩٠% من صادرات الكويت وقطر والعربية السعودية. وينبغي أن تركز الإصلاحات الهيكلية على تنويع الإنتاج والصادرات عن طريق استحداث مصادر بديلة للنمو.

ومن هذا المنطق فإنه لكي يتسنى تحقيق وتيرة ونمط النمو الضروري لخلق الوظائف وحفز الاستثمار والصادرات، فإن من الضروري تعميق الإصلاحات من خلال التكيف الهيكلي والإصلاح المؤسسي.

وإن من الأهمية بمكان أيضا إعادة تعريف دور الدولة من كونها الطرف الفاعل الرئيسي والمسيطر إلى دور المساعد والحكَم، وذلك لكي يتسنى إنشاء قاعدة هيكلية قوية للنمو والانتقال إلى اقتصاد السوق.

وفي هذا السياق ينبغي للدولة أيضا أن تستخدم مؤشر المعاملات التجارية لقياس ورصد التدخل البيروقراطي والعمل على الحدّ منه. وينبغي أن يكون التركيز على تغيير موقف

البيروقراطيين من منظمين إلى مساعدين ومسهلين في إطار قواعد واضحة وموحدة لا تفسح أي مجال للتمييز أو التقديرات الشخصية (ERF Trends ، ٢٠٠٠).

وإن إنشاء بيئة تمكينية للاستثمار والتصدير ليتطلب تجاوز تخفيض التعريفة الجمركية والضرائب، والتصدي للتقييدات وراء الحدود في الجمارك والموانئ، وفي المعايير وكذلك الحواجز أمام دخول الشركات وخروجها، وتسوية المنازعات وغيها من القيود والعراقيل.ويعتبر إدخال تحسينات على مناخ الاستثمار من حيث الإصلاحات القانونية والتنظيمية وتنفيذها، مسألة أساسية إذا كانت الاقتصادات العربية تريد أن تنهض بمستوى الاستثمار الخاص (Page ، ٢٠٠٣).

وإن تنويع الهياكل الاقتصادية والأسواق يتطلب الاستثمار في اكتساب المعرفة والتكنولوجيا. والاستثمار في رأس المال البشري من خلال إصلاح مؤسسات التعليم العالي لجعلها أكثر استجابة للاحتياجات العالمية والمحلية المتغيرة كفيل بأن يمهد الطريق لتسريع النمو الاقتصادي (AHDR، ٢٠٠٣).

٣-ب: تحقيق التشغيل الكامل:

ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للإصلاح تحقيق تشغيل كامل ومنتج للقوى العاملة.

البطالة وإنتاجية القوى العاملة

إن أكبر مشكلة تواجه اقتصادات العالم العربي ربما تكمن في التحدي المتمثل في إيجاد فرص عمل ملائمة للسكان. وقد استحوذت مشكلة التشغيل والبطالة على اهتمام صناع السياسات والجامعات ووسائل الإعلام. والأكثر أهمية من ذلك أنها مشكلة تشغل بال كل أسرة في المنطقة. إلا أنها مشكلة لاتزال تسبب الإحباط للجميع. وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين البلدان العربية، إلا أن أداء النمو لم يفلح في الحد من البطالة التي تصل إلى حوالي ١٢% من الأيدي العاملة في المتوسط للمنطقة كلها، وتعتبر أعلى نسبة في المناطق النامية (الجدول)٩ ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، كان من الضروري إيجاد ٤٧ مليون وظيفة كل عام. وإن ضعف أداء أسواق العمل في المنطقة إنما يعزى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي المقترن بزيادة سكانية سريعة (Radwan، ٢٠٠٣).

جدول (٩): معدلات البطالة حسب المنطقة والنوع خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (%):

	2001			2002			2003		
	ذكر	انثى	الاجمالى	ذكر	انثى	الاجمالى	ذكر	انثى	الاجمالى
العالم	6	6.3	6.1	6.2	6.5	6.3	6.1	6.4	6.2
الاقتصادات الصناعية	5.9	6.4	6.1	6.7	7	6.8	6.7	7	6.8
الاقتصادات الصاعدة	9.5	9.4	9.5	9.5	9.3	9.4	9.2	9.2	9.2
شرق آسيا	3.8	2.7	3.3	3.6	2.6	3.1	3.7	2.7	3.3
جنوب شرق آسيا	5.7	6.7	6.1	6.5	7.8	7.1	5.9	6.9	6.3
جنوب آسيا	4.1	6	4.7	4.2	6.1	4.8	4.3	6.2	4.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.6	11.3	9	7.6	11.2	9	6.7	10.1	8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.5	16.3	12	10.4	16.2	11.9	10.6	16.5	12.2
افريقيا جنوب الصحراء	11.6	9.3	10.6	11.8	9.5	10.8	11.8	9.6	10.9

المصدر: ILO, 2004.

تنمو القوى العاملة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدلات تفوق مثيلاتها في سائر مناطق العالم. ويلاحظ في الوقت نفسه أن نمو هذه القوى العاملة لا يكاد يقابله نمو اقتصادي مماثل. ويمكن للنمو المرتفع في القوى العاملة أن يسهم في ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما حدث في شرق آسيا أثناء السنوات التي شهدت نموا عاليا، إلاّ أن نمو القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يقترن إلاّ بنمو هامشي في الإنتاج الحقيقي.

وقد زادت إنتاجية العمال بوجه عام في هذه المنطقة ولكن هذه الزيادة لاتزال منخفضة وفقا للمعايير الدولية. ففي خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، كان إسهام العامل في نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة أقل منه في أي منطقة أخرى من العالم، إذا كان يبلغ في المتوسط ٠.٨% (الجدول ٠١) والواقع أن الإنتاجية انخفضت في عقد التسعينيات في كل من الجزائر والكويت وعُمان (Keller & Nabil، ٢٠٠٢).

وزاد نمو إسهام العامل في الإنتاج في المنطقة بمعدل سنوي متوسط لا يتجاوز ٠.٦%، بينما شهد انخفاضا في الجزائر والأردن والمغرب واليمن والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتمكنت أربعة بلدان فقط هي مصر وإيران ولبنان وتونس من تحقيق معدل زيادة يتجاوز ٥.١% سنويا (Keller & Nabli, ٢٠٠٢).

والنمو القوي يعني أن هناك مجالا لتخفيض معدلات البطالة وزيادة الأجور. وفي هذه المنطقة كان متوسط إسهام العامل في النمو لا يتجاوز ٠.٦% سنويا. ونتيجة لذلك كان تخفيض البطالة يتم في معظم الحالات على حساب الأجور. ولم يكن هناك سوى مجال محدود لتخفيض البطالة وإجراء زيادة حقيقية في الأجور في آن معا (Keller & Nabli, ٢٠٠٢).

جدول (١٠): نمو العمالة والإنتاجية في التسعينات (%):

الدولة	الفترة	نمو الناتج المحلى	نمو العمالة	نمو الانتاجية	مرونة العمالة
الجزائر	1989-1997	0.9	3.2	-2.2	3.6
مصر	1988-1998	4.4	2.7	1.6	0.6
ايران	1992-2000	3.1	1.9	1.1	0.6
المغرب	1993-1999	3.3	2.7	1.1	0.8
تونس	1989-1997	5	3	1.9	0.6
البحرين	1987-1994	5.9	4.3	1.5	0.7
الكويت	1992-1997	7.5	8.3	-0.7	1.1
عمان	1991-1997	4.6	5.1	-0.4	1.1
الشرق الاوسط و شمال افريقيا		3.4	2.6	0.8	1.1

المصدر: Keller& Nabli, 2002.

بطالة الشباب قنبلة موقوتة

إن بطالة الشباب مشكلة تواجه كافة الاقتصادات العربية، وهي تعكس في المقام الأول خاصية ديموغرافية مشتركة تتمثل في معدل للنمو السكاني يعتبر من أعلى المعدلات في العام. مما أدى إلى تركيبة سكانية يسودها صغار السن، وزيادة سريعة في نمو القوى العاملة تصل إلى ٣.٣% سنويا. ولكن على الرغم من أن هذه المشكلة ربما تكون مشكلة عامة في أنحاء العالم العربي إلا أن تجلياتها تختلف باختلاف أنماط الاقتصادات في المنطقة. ولابد من التمييز بين أنماط ثلاثة من هذه الاقتصادات: الاقتصادات المتنوعة التي يوجد فيها فائض من العمالة، واقتصادات النفط، والاقتصادات المهمشة الفقيرة. وينطوي هذا التمييز على أهمية حاسمة لفهم ظاهرة بطالة الشباب ولتقديم تشخيص ملائم من أجل التعامل معها (Radwan، ٢٠٠٣).

والشباب هو الذي يعاني في المقام الأول من البطالة في المنطقة وبصورة غير متناسبة، حيث يبلغ معدل بطالة الشباب في المنطقة حوالي ٢٥%، وهو المعدل الأعلى في المناطق النامية كلها (الجدول ١١). وتتراوح نسبة بطالة الشباب من ٣٧% من إجمالي البطالة في المغرب إلى ٧٣% في سوريا، مع متوسط يبلغ حوالي ٥٣% لجميع البلدان التي تتوافر بيانات عنها (الشكل ٨)- وباستثناء الأردن ولبنان، يشكّل الباحثون عن عمل لأول مرة أكثر من ٥٠% من العاطلين في جميع البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها، مما يؤكد أن البطالة في هذه المنطقة إنما تتمثل أساسا في ظاهرة دمج الشباب في سوق العمل (الشكل٩) (World Bank، ٢٠٠٣).

جدول (١١): معدلات البطالة بين الشباب بحسب المناطق الجغرافية والنوع (%):

	1997			2001			2002			2003		
	ذكر	انثى	الاجمالى	ذكر	انثى	الاجمالى	ذكر	انثى	الاجمالى	ذكر	انثى	الاجمالى
العالم	13.1	12.6	12.9	14	13.7	13.9	14.5	14.1	14.3	14.5	14.2	14.4
الاقتصاديات الصناعية	13.9	14.6	14.2	12.7	11.8	12.3	14.1	12.5	13.4	14.1	12.5	13.4
الاقتصاديات الصاعدة	17.6	18.3	17.9	19.6	19.4	19.5	19.4	19.2	19.3	19.1	19.2	18.6
شرق اسيا	7.4	5.3	6.4	8.2	5.8	7.1	7.8	5.6	6.8	8.1	5.8	7
جنوب شرق اسيا	9.4	10.6	9.9	13.6	15.6	14.4	15.5	17.6	16.4	15.5	17.6	16.4
جنوب اسيا	12.4	14.6	13.1	12.3	15.4	13.2	12.7	15.7	13.6	13	15.9	13.9
امريكا اللاتينية و الكاريبى	12.2	18.5	14.6	13.9	20.8	16.6	14.4	21.5	17.2	14	20.8	15.6
الشرق الاوسط و شمال افريقيا	23.4	31.9	26	22.6	31.6	25.4	22.7	31.6	25.5	22.7	31.7	25.6
افريقيا جنوب الصحراء	22.9	17.9	20.7	22.7	17.8	20.6	23.2	18.4	21.1	23.1	18.4	21

المصدر: ILO, 2004.

شكل (٨): معدلات البطالة بين الشباب في بعض الدول العربية (%):

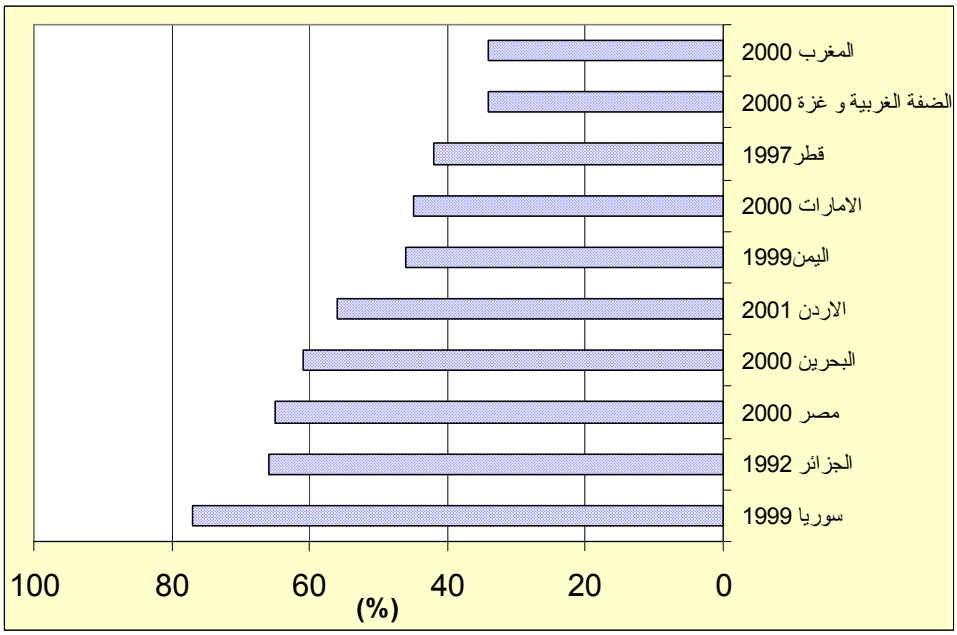

المصدر: World Bank, ٢٠٠٣

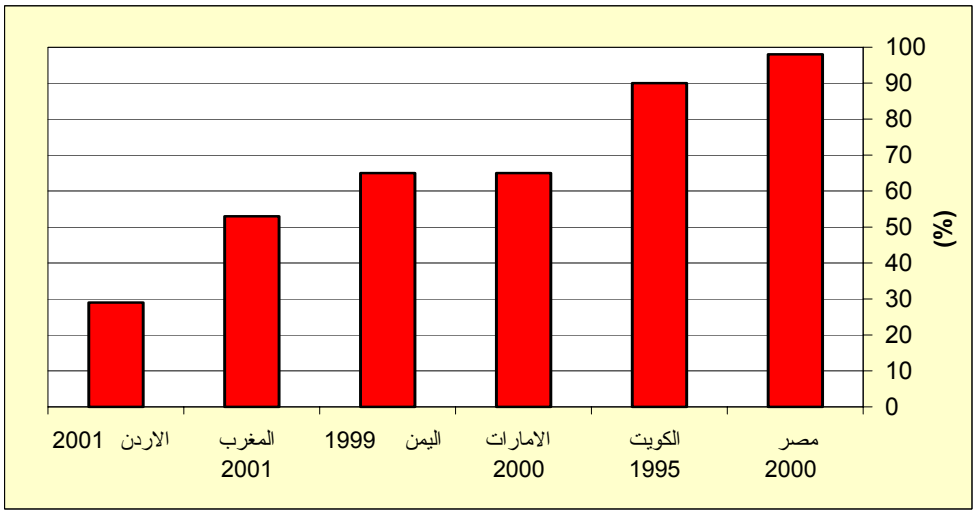

شكل (٩): الباحثين عن العمل لأول مرة بين العاطلين في بعض الدول العربية (%):

المصدر: World Bank, ٢٠٠٣

ويشكل شباب البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما أعلى نسبة من الداخلين الجدد في أسواق العمل. وظلت نسبة الشباب من السكان في سن العمل مرتفعة طوال النصف الثاني من القرن الماضي، إذ كانت لا تقل عن ٤٧% (الشكل١٠). وبلغت ذروتها في ثمانينيات القرن الماضي إذ وصلت إلى ٥.٥١%، ولكنها ستظل فوق ٤٠% حتى عام ٢٠٢٠ على الأقل (World Bank، ٢٠٠٣).

واستمر ضغط الشباب البالغين بصورة قوية على نمو القوى العاملة في المنطقة، حيث بلغت نسبة نموهم ضمن هذه القوى حوالي ٣% سنويا في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠ (الشكل١١). وستشهد الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ أكبر ضغوط من مجموعات الشباب هذه على القوى العاملة، إذ ستتجاوز نسبة شباب العاملين في القوى العاملة الإجمالية نسبتهم من المجموع الإجمالي للسكان وذلك لأول مرة (الشكل١١).

وإذا أخذنا مصر باعتبارها أوضح وأقوى مثال للاقتصادات المتنوعة التي تتميز بفائض من العمالة، نجد أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن نسبة البطالة بلغت ٣.١٠% في عام ١٩٩٥ بوجه عام، إلا أنها كانت ٤.٣٤% للنساء والرجال الذين تراوحت أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما (ERF، ٢٠٠٢). وأظهرت دراسة عن طلب العمل لعام ٢٠٠٥ أنه ليس من المرجح أن يحصل خريجو التعليم المتوسط الذين يشكلون السواد الأعظم من العاطلين (٥٥% من العدد الإجمالي) على وظائف وذلك نظرا لتدني مستوى مهاراتهم. ونتيجة لذلك يسعى الشباب للهجرة أو للانخراط في القطاع غير الرسمي منخفض الإنتاجية. وفي هذا النوع من الاقتصادات، يتعين انتهاج استراتيجية ذات شقين لا بديل عنها : (١) سياسة اقتصادية كلية ترمى إلى تحقيق نمو قائم على تكثيف التشغيل وزيادة العمالة؛ و (٢) إصلاح التعليم وتجاوز الفجوة الرقمية.

شكل (١٠): نسبة الشباب (١٥-٢٩) من العمالة والسكان في الشرق الأوسط (%):

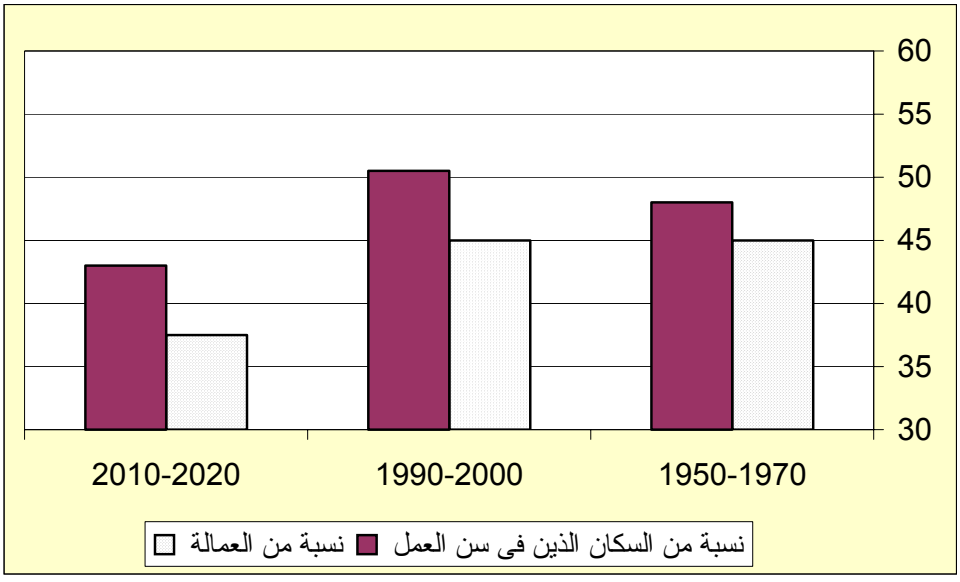

المصدر: World Bank, ٢٠٠٣

شكل (١١): معدل نمو الشباب (١٥-٢٩) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ١٩٥٠-٢٠٠٢:

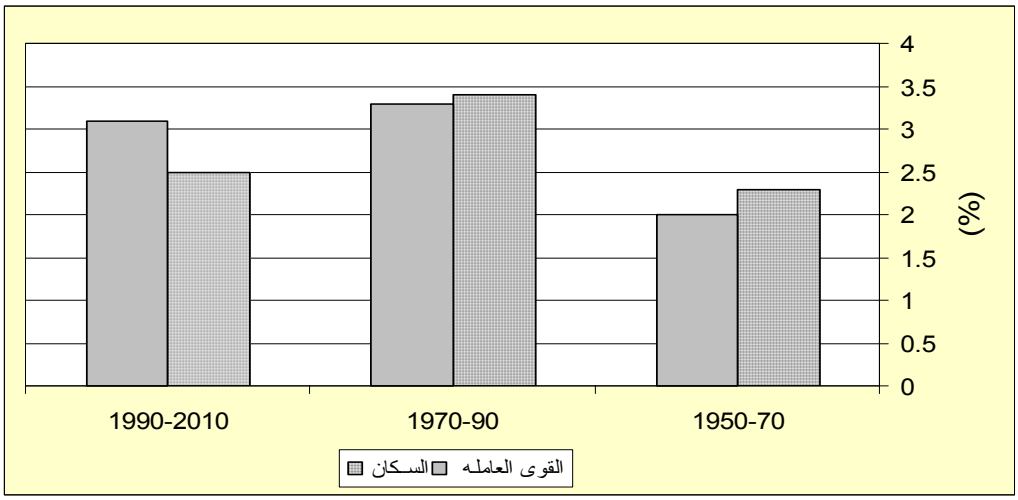

المصدر: World Bank, ٢٠٠٣

أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فإنها تواجه مشكلة مختلفة فيما يتعلق بتشغيل الشباب. ففي هذه الاقتصادات لا تتعلق المشكلة بضعف الطلب على الأيدي العاملة، كما هو الحال في الاقتصادات العربية الأخرى. والواقع انه على الرغم من الكساد الذي شهدته الاقتصادات العالمية في الآونة الأخيرة، واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي اجتذاب أعداد هائلة من العمال الأجانب. ومن ثم فإن الطلب على العمل لا يطرح مشكلة إذ أن اقتصادات هذه البلدان تولّد عددا من الوظائف لا يمكن للمواطنين المحليين شغلها كلها. وتكمن المشكلة في كيفية تشجيع رعايا هذه البلدان على ولوج سوق العمل، ومن ثم تخفيض الاعتماد على العمال الوافدين. وتوجد حاليا سياسة نشطة لتوطين القوى العاملة. والخيار السياسي المتاح الآن لهذه البلدان هو أن تكثف جهودها من أجل تزويد العاملين بالمهارات اللازمة، على أن تبدأ بالشرائح العليا من سوق العمل حيث لا تشكل المنافسة من الوافدين تحديا خطيرا.

تنمو القوى العاملة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدلات تفوق مثيلاتها في سائر مناطق العالم. ويلاحظ في الوقت نفسه أن نمو هذه القوى العاملة لا يكاد يقابله نمو اقتصادي مماثل. ويمكن للنمو المرتفع في القوى العاملة أن يسهم في ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما حدث في شرق آسيا أثناء السنوات التي شهدت نموا عاليا، إلاّ أن نمو القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يقترن إلاّ بنمو هامشي في الإنتاج الحقيقي.

وقد زادت إنتاجية العمال بوجه عام في هذه المنطقة ولكن هذه الزيادة لاتزال منخفضة وفقا للمعايير الدولية. ففي خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، كان إسهام العامل في نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة أقل منه في أي منطقة أخرى من العالم، إذا كان يبلغ في

المتوسط ٨.٠% (الجدول١٠) والواقع أن الإنتاجية انخفضت في عقد التسعينيات في كل من الجزائر والكويت وعُمان (Keller & Nabli، ٢٠٠٢).

وزاد نمو إسهام العامل في الإنتاج في المنطقة بمعدل سنوي متوسط لا يتجاوز ٦.٠%، بينما شهد انخفاضا في الجزائر والأردن والمغرب واليمن والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتمكنت أربعة بلدان فقط هي مصر وإيران ولبنان وتونس من تحقيق معدل زيادة يتجاوز ٥.١% سنويا (Keller & Nabli، ٢٠٠٢).

والنمو القوي يعني أن هناك مجالا لتخفيض معدلات البطالة وزيادة الأجور. وفي هذه المنطقة كان متوسط إسهام العامل في النمو لا يتجاوز ٦.٠% سنويا. ونتيجة لذلك كان تخفيض البطالة يتم في معظم الحالات على حساب الأجور. ولم يكن هناك سوى مجال محدود لتخفيض البطالة وإجراء زيادة حقيقية في الأجور في آن معا (Keller & Nabli، ٢٠٠٢).

وكما يتضح من معالم بطالة الشباب فإنه لايوجد حل واحد لجميع الحالات، وينبغي لكل بلد أن يسعى لوضع استراتيجية لتشغيل الشباب تستجيب لاحتياجاته الخاصة. ولا توجد ''حلول سريعة'' كما يتضح من التجارب الدولية.

وإن وضع اتفاق إطاري متعدد الأطراف ينظم حركة العمال داخل المنطقة لصالح البلدان المرسلة والمتلقية، ربما يكون خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تكامل إقليمي حقيقي.

وهناك مشكلة أخرى ترتبط بالبطالة ألا وهي الفقر المتفشي في أجزاء من المنطقة. وعلى الرغم من أن متوسط معدلات الفقر يعتبر أكثر انخفاضا بالمقارنة ببلدان نامية أخرى، إلا أن هذا المتوسط يحجب اختلافات صارخة. ويتضح هذا من أن المنطقة تضم بعض أفقر بلدان العالم وبعض أكثر البلدان ثراء. والدليل على ذلك أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر يبلغ ٢٩٩٤٨ دولارا، بينما يبلغ في السودان ٤٤٣ دولارا، وبين ذلك توجد مصر التي يصل نصيب الفرد فيها إلى ١٦٦١ دولارا، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢). ومعدل الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفع، والمتوسط لا يصور الواقع. وإن من الأهمية بمكان أن تتكاتف البلدان العربية لمواجهة مشكلة الفقر في المنطقة. ومن بين السبل التي يمكن انتهاجها العمل على تخفيض البطالة من أجل استيعاب القوى العاملة المتنامية في سوق عمل قادرة على تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية بحيث تتمكن الاقتصادات العربية من توطيد دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٣-ج: التكامل الاقتصادي العربي: من القول إلى الفعل:

على الرغم من أن التكامل الإقليمي قد اكتسب زخما في مختلف أنحاء العالم، لايزال التكامل العربي الإقليمي محدودا ولا يرقى إلى مستوى التكامل الذي حققته التكتلات الإقليمية الأخرى، مما يثير القلق بشأن مستقبل المنطقة العربية.

وإن من شأن تحليل الاتجاهات السائدة في هذه المنطقة وفيما بين المناطق في ٢٠٠٢ أن يلقى مزيدا من الضوء على حقيقة مفادها أن البلدان العربية تواجه قصورا في نشاطها التجاري بالنسبة إلى سائر مناطق العالم. وكما يتضح في الجدول التالي فإن الصادرات بين دول منطقة الشرق الأوسط بلغت حوالي ١٧ مليار دولار في ٢٠٠٢، وهذا يمثل حوالي ١.٧% من الحجم الإجمالي لصادرات المنطقة. ومن ثم فإن ٩٠% من صادرات هذه المنطقة يذهب إلى

أسواق غير عربية. وهذا يتضح بالمقارنة بين حصة الصادرات داخل المنطقة وإجمالي الصادرات البينية في أمريكا الشمالية (٣.٤٠%) وأمريكا اللاتينية (٤.١٥%) وأوروبا الغربية (٣.٦٧%) وآسيا (٩.٤٨%).

المنشأ	الجهة							
	امريكا الشمالية	امريكا اللاتينية	اوروبا الغربية	وسط وشرق	افريقيا	الشرق الاوسط	اسيا	العالم
امريكا الشمالية	40.3	16.1	17.9	0.7	1.2	2.1	21.5	100.0
امريكا اللاتينية	61.3	15.4	12.6	1.0	1.2	1.3	6.7	100.0
اوروبا الغربية	10.2	2.1	67.3	6.3	2.5	2.6	7.8	100.0
وسط وشرق اوروبا *	4.5	1.9	56.2	25.5	1.2	2.4	7.7	100.0
افريقيا	17.0	3.3	50.9	0.7	8.1	2.3	16.8	100.0
الشرق الاوسط	15.5	1.4	16.4	0.8	3.8	7.1	47.4	100.0
اسيا	24.3	2.4	16.0	1.3	1.6	3.0	48.9	100.0
العالم	21.3	5.0	40.6	4.5	2.1	2.7	22.2	100.0

* متضمنة كومنولث الدول المستقلة.

المصدر: (World Trade Organization, International Trade Statistics 2003)

جدول (١٢): مصفوفة التبادل التجاري بين مناطق العالم المختلفة (عام ٢٠٠٢):

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على هيكل الصادرات البينية في المنطقة العربية تتضح أمامنا سمة هامة. فعلى الرغم من أن الصادرات الإجمالية البينية (باستثناء النفط) شهدت اتجاها تصاعديا منذ بداية السبعينيات، إلا أن التجارة البينية غير النفطية تنزع نحو الانخفاض كما يتضح في الشكل ١٢.

شكل (١٢): تطور التجارة البينية بين الدول العربية:

(أ) نسبة الصادرات غير البترولية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية غير البترولية

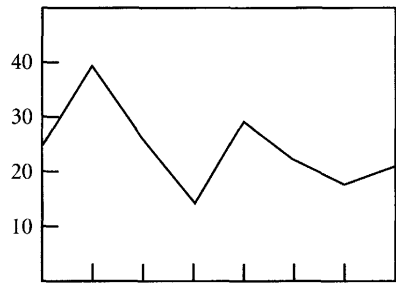

(ب) نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية

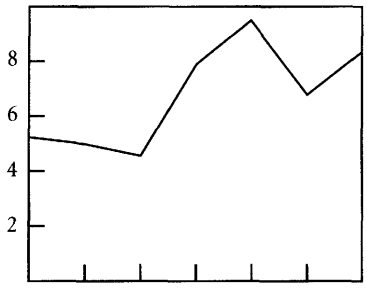

١٩٧٠ ١٩٧٥ ١٩٨٠ ١٩٨٥ ١٩٩٠ ١٩٩٥ ١٩٩٨ ١٩٧٢ ١٩٨٠ ١٩٨٥ ١٩٨٩ ١٩٩٢ ١٩٩٥ ١٩٩٨ ١٩٩٩

المصدر: Fawzy, ٢٠٠٣

والبلدان العربية التي لها صادرات كبيرة إلى البلدان العربية الأخرى (أكثر من مليار دولار)، وهي عمان والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، جميعها مصدرة للنفط. وكما ذكر من قبل وباستثناء عمان، فإن الصادرات البينية لأي بلد من هذه البلدان لا تشكل أكثر من ١٠% من صادراته الإجمالية. وفي حالة عمان والإمارات العربية المتحدة تشكل الصادرات إلى المنطقة العربية ما يعادل ٧ إلى ٨% من الناتج المحلي الإجمالي وتتجاوز النفط ومشتقاته، مما يوحي بوجود مساندة سياسية قوية للتكامل الاقتصادي في هذين البلدين. والبلدان التي توجه جزءا كبيرا من إجمالي صادراتها إلى البلدان العربية مثل الأردن ولبنان وسوريا، لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة البينية العربية (٣ و ٢ و ٥% على التوالي)، مما يعني أن تأثيرها المحتمل على عملية التجارة الإقليمية يرجح أن يكون محدودا (Hoekman & Messerlin ، ٢٠٠٢).

وإذا نظرنا إلى نسبة صادرات البلدان العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الشكل١٣)، بالإضافة إلى عمان والإمارات العربية المتحدة، فإنه توجد ثلاثة بلدان يتجاوز نصيبها نسبة ٥% وهي البحرين والأردن وسوريا. وهذا قد يعني أن لهذه البلدان مصلحة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وفي حالة السعودية يبلغ هذا الرقم ٣.٣%، وتونس ٧.٢%. وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى لا تتجاوز التجارة العربية ٢% من الناتج المحلي الإجمالي (Hoekman & Messerlin ، ٢٠٠٢).

جدول (١٣): نسبة صادرات الدول العربية لإجمالي الصادرات وإجمالي الناتج المحلى (%):

	نسبة صادرات إلى إجمالى صادرات الدول العربية (%)	الصادرات إلى الدول العربية نسبة إلى إجمالى الصادرات (%)	الصادرات إلى الدول العربية نسبة إلى إجمالى الناتج المحلى (%)
الجزائر	1.3	1.1	0.4
البحرين	3.3	6.7	7
مصر	3.3	9.7	0.6
الأردن	3.9	33.8	7.7
الكويت	0.9	0.9	0.4
لبنان	1.9	45.2	2
ليبيا	2.6	3.3	1.4
المغرب	2.2	4.4	1.1
عمان	8.3	13.1	7
قطر	4.4	6.3	5.1
المملكة العربية السعودية	34.2	7.6	3.3
سوريا	5.4	18.1	5.3
تونس	3.2	8.9	2.7
الإمارات العربية المتحدة	24	9.7	8.3
اليمن	1	4.2	2
الإجمالى	100	7.3	2.8

المصدر: World Bank, World Development Indicators CD-ROM, 2002

وجدير بالذكر أنه توجد في كثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حواجز جمركية تفوق ما هو قائم في معظم بلدان العالم. ويبلغ المتوسط غير المرجح للتعريفة الجمركية في المنطقة حوالي ١٩%، بينما تبلغ التعريفة المرجحة المطبقة على التجارة ١٥% فقط. وعلى الرغم من الاتجاه الهبوطي للتعريفة الجمركية في المنطقة، إلا أن ذلك يحدث وفقا لإيقاع شديد البطء إذا ما قورن بما يحدث في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وتوجد اختلافات واضحة في هياكل التعريفة الجمركية من بلد إلى آخر. والتعريفة الجمركية مرتفعة نسبيا في مصر وتونس والمغرب، وتفوق معدلاتها المعدلات المطبقة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. بينما يلاحظ انخفاض هذه التعريفة نسبيا في معظم البلدان المصدرة للنفط (باستثناء المملكة العربية السعودية)، مما يعبر عن وجود تقاليد تجارية متأصلة (Konan، ٢٠٠٣).

العقبات أمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة

تتعلق العقبات الرئيسية أمام تنفيذ الاتفاق بما يلي: الحواجز غير الجمركية، تنفيذ آليات المتابعة، قواعد المنشأ؛ التوافق مع الاتفاقيات الثنائية القائمة بين بعض الدول العربية. وفيما يلي مجموعة من المقترحات الرامية إلى تذليل العقبات الحالية.

أولا: إن مسألة الحواجز غير الجمركية مسألة بالغة التعقيد نظرا لعدم وجود تدابير للتقدير الكمي للحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال هذه التدابير. وعادة ما تتخذ هذه الحواجز شكل تشريعات وإجراءات جمركية واشتراطات منح التراخيص وما إلى ذلك. وعادة ما يكون تطبيق هذه القواعد مسألة تقديرية لا سيما فيما يتعلق بالمعايير الصحية ومعايير الصحة العامة، والوفاء بالمعايير النوعية والتقنية المحلية.

إطار (٤): قصة نجاح: منطقة جبل علي الحرة

تقع هذه المنطقة عند ملتقى الشرق والغرب وتعتبر قصة نجاح في دبي بالمعايير الدولية. وقد أنشئت في ١٩٨٥، وساعد مستوى الاستثمار الذي انجذب إلى هذه المنطقة ومستوى الصادرات والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الروابط الخلفية والأمامية مع الاقتصاد المحلي، على أن تصبح هذه المنطقة من أكبر المناطق الحرة في العالم وأكثرها ازدهارا.

وبلغت تكاليف الميناء وحده ٣ مليار دولار. ومع ذلك أفلحت هذه المنطقة في خلال عقد واحد من اجتذاب ٢٢٠٠ شركة، تبلغ نسبة الشركات الصناعية فيها ٢٢%. وتشير التقديرات إلى أن من ٣٠ إلى ٤٠% من إيرادات دبي تأتي من هذه المنطقة. وعلاوة على ذلك فإن ١٧% من الشركات التي تتخذ من هذه المنطقة مقرا لها هي شركات وطنية مما يعبر عن ثقة أصحاب المشاريع المحلية في الاستثمار في هذه المنطقة الحرة.

وسر النجاح هو رؤية طويلة الأجل تستند إلى بنى تحتية مادية ورقمية فائقة التطور بالإضافة إلى بيئة استثمارية جذابة لا تعرف الرسوم الجمركية أو الحواجز التجارية، وتتميز الإدارة فيها بالبساطة والسلاسة.

المصدر : البنك الدولي، ٢٠٠٣.

وهـذه الممارسـات تـؤدي إلـى تعقيـد عمليـة التفـاوض لأن المفاوضـين لا يمثلـون عـادة الوكالات الحكومية العديدة المعنية بمثـل هـذه الإجـراءات والاشـتراطات. ولـذا فـإن مـن الأهميـة بمكان زيادة مستوى الشفافية بين الدول الأعـضاء مـن خـلال تقـديم تقـارير منتظمـة عـن جميـع التشريعات والمراسيم التي تنظم أنشطة الاستيراد والتصدير لتمكين المفاوضين مـن تقيـيم الوضـع فيما يتعلق بالحواجز غير الجمركية في الدول الأعضاء. وقد يتطلب الأمر إيفاد بعثـات مـستقلة مـن اجل تعرّف العقبات الرئيسية وتقديم توصيات لتبسيط الإجراءات الجمركية والحواجز غير الجمركية، كخطوة تمهيدية لإزالتها.

وقد يحسن أيضا وضع ''تعريفة'' للحواجز غير الجمركية القائمة، من شأنها تسهيل تخفيضها مستقبلا، حيث سيكون مـن الأيـسر التعامـل مـع جـدول يتـضمن تعريفـة كميـة بـدلا مـن الحـواجز المختلفة التي يتعذر قياسها. وفي هذه الحالة يمكن وضع جدول آخـر للتخفيـضات يبـدأ مـن ٢٠٠٧ لفترة محددة، وسيضع ذلك نهاية لكل من الحواجز الجمركية وغير الجمركيـة. إلاّ أن هـذا سـيتطلب التزاما مؤسسيا قويا وشفافية من جانب الدول الأعضاء.

ثانيا: يتعين على كل دولة عضو فيما تبذله من جهود لإقامة آليات المتابعة، أن تقدم تقـارير منتظمة لكي تبين بطريقة شفافة ما أحرز من تقدم حتى الآن في التنفيذ، مع التأكيد بـصفة خاصـة على حالة الحواجز غير الجمركية، وتنسيق وتبسيط الإجراءات الجمركية.

ثالثا: بعد مرور خمس سنوات علـى بدايـة تنفيـذ الاتفاقيـة، لا توجـد قواعـد محـددة بـشأن المنشأ تكفل تمتع السلع العربية فقط بالتفضيل في النفاذ إلى المنطقة العربية. والواقـع أن وضـع قواعد واضحة المعالم للمنشأ كان ينبغي أن يسبق التصديق على الاتفاق ذاتـه. وإن مـن الأهميـة بمكان في هذا السياق تحديد تـاريخ ملـزم للتوصـل إلـى توافـق فـي الآراء بـشأن قواعـد للمنـشأ تحظى بقبول الجميع.

إطار (٥): تيسير التجارة: الإصلاحات الجمركية في المغرب

إن القدرة التنافسية في مجال التجارة إنما تتوقف إلى حد كبير على البنى التحتية المرتبطة بالتجارة. ويـشير عـدد كبيـر مـن الأدبيـات والدراسـات الاستقـصائية إلـى أوجـه القـصور فـي إدارة الجمارك في عدة بلدان عربية. وقد أدت أوجه القصور هذه إلى زيادة تكاليف المعـاملات التجاريـة وأثرت سلبا على القدرة التنافسية للصادرات. وإن من الضروري والأمر كـذلك العمـل علـى تبـسيط الإجراءات الجمركية واستعمال الأنظمة المؤتمتة والتنسيق مع الوكالات الأخرى وتوفير المعلومـات عن الاشتراطات والقوانين والنظم الجمركية (Wilson ٢٠٠٢).

وإدراكـا مـن بعـض بلـدان المنطقـة لأهميـة وضـع إجـراءات جمركيـة تتـسم بالكفـاءة والشفافية، فقد اضطلعت بإصلاحات لتيسير التجارة في إداراتها الجمركيـة. ويعتبـر المغـرب بـصفة خاصة مثالا لأفضل الممارسات في المنطقة فيما يتعلـق بالإصـلاح الجمركـي(انظـر الإطـار" تيـسير التجارة: الإصلاحات الجمركية في المغرب") . وقد أدت تجربة الإصلاح الجمركي في المغرب والتي

تمت بمساعدة تقنية ومساندة من المنظمة العالمية للجمارك وغيرها من الشركاء، إلى ترشيد الإجراءات واعتماد نظام الإعلان الواحد عن السلع، والسماح بالتخليص الجمركي في مباني المستوردين، والتفتيش الانتقائي، بالإضافة إلى حوسبة نظمها. (World Bank، ٢٠٠٣). واعتمد المغرب أيضا اتفاق التقييم الجمركي التابع لمنظمة التجارة العالمية والذي ينص على أن الطريقة المبدئية لتقدير قيمة السلع ينبغي أن تكون الطريقة القائمة على قيمة الفواتير التجارية المقدمة من المستورد. وأمكن بفضل هذه الإجراءات إجراء تخفيض ملموس في الوقت المطلوب لاستكمال الإجراءات الجمركية مما كان له تأثير إيجابي على تكاليف المعاملات التجارية.

رابعا: بالنظر إلى أن دولا عربية كثيرة أبرمت عددا من الاتفاقيات الثنائية لتسريع التكامل التجاري العربي، فإن من الأهمية بمكان إجراء استعراض شامل لجميع الاتفاقات الثنائية الشاملة لضمان توافقها مع اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية من حيث قواعد المنشأ، والمعاملة الجمركية وغير الجمركية، وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وما إلى ذلك.

وقد شهد عقد الثمانينيات بزوغ إستراتيجية للتكامل الاقتصادي على المستوى دون الإقليمي، فقد نشأ مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي. ورجّح بعض المراقبين أن يحقق التعاون على المستوى دون الإقليمي نجاحا لأنه يشمل عددا محدودا من البلدان.

وربما يكون مجلس التعاون الخليجي نموذجا طيبا للتكامل العربي. ويعتبر مثالا ممتازا من داخل منطقة لم تشهد من قبل نموذجا فعالا للتكامل الاقتصادي. وبالنظر إلى خصوصية منطقة الخليج وما تتميز به من تجانس وثراء، أمكن إلغاء الحواجز أمام حركة السلع والعمال ورؤوس الأموال، ويعامل جميع المستثمرين في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي على قدم المساواة طبقا للتشريعات الوطنية. وابتداء من يناير ٢٠٠٣، أقيم اتحاد جمركي وحددت رسوم جمركية خارجية موحدة، ومن المتوقع أن تنشأ سوق مشتركة لمجلس التعاون الخليجي بحلول ٢٠٠٧ طبقا للخطة الموضوعة. والخطة الحالية ترمي إلى إقامة اتحاد نقدي بحلول ٢٠١٠ (انظر "الإطار التكامل الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي:نقطة بداية").

ومن المعروف أنه لا توجد في اتفاق ١٩٨١ لتسهيل وتشجيع التجارة البينية العربية أو اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية[٢] أي آليات فعّالة لتعويض الذين قد يتكبدون بعض الخسائر من جراء التكامل، وهي حقيقة دفعت بعض البلدان إلى الإحجام عن تحرير التجارة، وتوجد أدلة على ذلك في تكتلات إقليمية أخرى. وقد انهارت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وميثاق الانديز في نهاية المطاف بسبب الاختلافات فيما يتعلق بطريقة تقاسم تكاليف الترتيبات وفوائدها (Fawzy، ٢٠٠٣). وجدير بالذكر أن محاولات التكامل العربي تعود إلى ١٩٥٣ (أنظر الملحق ٢)، حتى قبل محاولات الاتحاد الأوروبي، إلا أن الإنجازات في هذه العملية تعتبر متواضعة حقا إذا ما قورنت بما حققه الاتحاد الأوروبي.

وينبغي للبلدان العربية أن تستوعب الدروس المستفادة من خبرات التكامل الإقليمي والعالمي حتى تحقق أعظم الفوائد لاقتصاداتها (الملحق ٢). وقد تمكنت بعض البلدان العربية من

---

[٢] أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من يناير ١٩٩٨ عندما صدق عليها ١٩ بلدا عربيا، لتكوين منطقة التجارة الحرة العربية بحلول عام ٢٠٠٧، لسوق عربية كبيرة، لسكان بلغ عددهم ٢٩٠ مليون في ٢٠٠١. وتشمل الاتفاقية جميع البلدان العربية باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر.

اكتساب خبرة في هذا المجال، ومع ذلك ينبغي لباقي البلدان العربية أن تنخرط في هـذه العمليـة حتى تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣-د: السير قدما على طريق التكامل: المتطلبات الأساسية:

يتوقف مستقبل الاقتصادات العربية، كما ذكر آنفا، على قدرتها على احتلال موقـع تنافـسي في الاقتصاد العالمي. والنمو مسألة ذات أهمية قصوى لحل مشكلة البطالـة. ولكـي يتـسنى بلـوغ معدلات النمو المنشودة، فلابد من فتح أسواق التـصدير. ويتعـين أيـضا اجتـذاب الاسـتثمار الأجنبـي المباشر لكي تكتسب الاقتصادات العربية وضعا تنافسيا في الأسـواق الدوليـة. فالاسـتثمار الأجنبـي المباشر يساعد على سد الثغرات المحلية في مجال الادخار والاسـتثمار، ويـسهل نقـل التكنولوجيـا، ويفتح قنوات آمنة للتسويق في أسواق التصدير.

وهذا السيناريو المتفائل لا يمكن أن يصبح واقعـا ملموسـا، إلا إذا سـانده إطـار سياسـاتي ملائم يشجع الاستثمارات الموجهة إلى الخارج، ويحقق التوافق بين ناتج النظام التعليمـي والطلـب في سوق العمل، ويقضي على التحيز الكامن ضد الصادرات. وبناء على ذلك يتعين على البلدان أن تسعى جاهدة لكي تحتـل موقعـا تنافـسيا فـي الاقتـصاد العـالمي الجديـد وفـي النظـام التجـاري المتعدد الأطراف الذي يتزايد تعقيدا بمرور الوقت. والـسؤال الـذي يطـرح نفـسه فـي هـذا الإطـار يتعلق ''بالرؤية''؛ ما إذا سيكون وضع المنطقة ودورها إذا مـا أفلحـت فـي الانـدماج فـي الاقتـصاد العالمي؟

وإن من المسلّم به أن إنشاء منظمة التجارة العالمية أدى إلى تعزيـز التجـارة بـصورة لـم يكن في الإمكان تصورها، ومع ذلك فإن أنظمتها ليست كلها مواتية لمصالح البلدان النامية. والواقع أن التفاوت يتزايد في مصالح البلدان الأعضاء (وفي الكتل التفاوضية التي أنشأتها)، وقد اتضح ذلك مؤخرا عندما فشل المؤتمر الوزاري الذي عقد في كانكون في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣. وعقب اجتماع كانكون تشكك كثير مـن المـراقبين فـي الـدور المـستقبلي (أو حتـى فـي وجـود) منظمـة التجـارة العالمية.

وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية مؤسسة تفتقـر إلـى الكمـال، إلا أنهـا تـضطلع بدور هام كهيئة دولية تنظم القواعد التجارية. ويدرك المسئولون عن التجارة في البلـدان المتقدمـة والنامية هذه الحقيقة، ومن ثم يتخذون مبادرات مختلفة لإطلاق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وقد رأى البنك الدولي أن المكاسب التي يمكـن تحقيقهـا مـن الاسـتكمال النـاجح لجـولة الدوحـة للمفاوضات تصـل إلـى مليارات الـدولارات (Evenett، ٢٠٠٣). والأمر يتعلق هنـا بمـصالح أطـراف عديدة وإن من المهم تحديد مصالح الاقتصادات العربية حتى يمكن جنـي أفـضل الثمـار مـن هـذه المفاوضات.

ولابد من التأكيد هنا على ثلاث نقاط أساسية[٣]

أولا: المفاوضات الزراعية ليست ذات أهمية عاجلة لجميع الاقتـصادات العربيـة[٤]، حيـث أن المنطقة تستورد الكثير من احتياجاتها الغذائية. وإذا قررت البلدان المتقدمـة إلغـاء الإعانـات الماليـة

---

[٣] (عبد الفتاح، ٢٠٠٣).

للزراعة، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار الدولية للمنتجات الزراعية مما سيلحق الضرر بالاقتصادات التي تعتمد أساسا على الواردات الغذائية.

ثانيا: المفاوضات المقبلة بشأن نفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق، مسألة لا تهم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى هيكلها المنخفض والموحد للرسوم الجمركية. وهذه مسألة تهم بدرجة أكبر البلدان التي تبلغ فيها الرسوم الجمركية الذروة وتنزع إلى التصاعد (مثل مصر والمغرب وتونس).

ثالثا: من المحتمل أن تكون ''قضايا سنغافورة''[٥] هي محور الاهتمام في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية (التي لم تنطلق بعد)؛ ومع ذلك فإن العالم العربي، شأنه في ذلك شأن مناطق نامية أخرى، يفتقر إلى الخبرة الضرورية لإجراء مفاوضات حول هذه المسائل بحيث يتمكن من تحقيق نتائج مواتية لمصالح المنطقة.

إطار (٦): التكامل الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي:نقطة بداية

بذلت بلدان مجلس التعاون الخليجي محاولة لتحقيق التكامل، وترمي الخطة الحالية إلى إطلاق اتحاد نقدي بحلول ٢٠١٠.

وتتمتع بلدان المجلس بمعدل منخفض للتضخم وأسعار صرف اسمية ثنائية مستقرة ومستويات مماثلة لأسعار الفائدة، بالإضافة إلى نظم للمدفوعات والتجارة لا تكاد تخضع لأي تقييدات، كما تتشاطر هذه البلدان درجة عالية من التجانس الثقافي والسياسي (Fasano، ٢٠٠٣)

وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين أعضاء المجلس، فإن الأرضية ممهدة لإحراز المزيد من التقدم. وينبغي تناول مجالات ثلاثة في الفترة القادمة:

- الحفاظ على وضع مالي قوي واعتماد مدونة مشتركة للسلوك المالي- تتألف من معايير التقارب المالي، وإطار محاسبي مشترك للحسابات العامة، وإجراءات ملائمة للميزانية- وهذه مسألة لابد أن تحظى بأولوية قصوى قبل تطبيق العملة الموحدة (Fasano، ٢٠٠٣).
- يمكن إعادة النظر مستقبلا في النظام الحالي لأسعار الصرف الذي يربط العملة الموحدة بالدولار. وثمة خيارات بديلة مثل ربط العملة الموحدة بسلة من العملات، واعتماد نظام للصرف أكثر مرونة. وبطبيعة الحال فإن أي خيار ينطوي على متضمنات سياسية ومتطلبات عملية. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لاختيار الأسعار التي يمكن على أساسها تثبيت الأسعار الثنائية على نحو لا رجعة فيه (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣)

---

[٤] باستثناء مصر والمغرب وتونس.

[٥] يشار إليها أحيانا على أنها ''القضايا الجديدة'' إلا أنها تتناول العلاقة بين التجارة وسياسة الاستثمار، والتفاعل بين التجارة وسياسات التنافس، والشفافية في ممارسات الاشتراء الحكومية، وأخيرا ممارسات تسهيل التجارة (مثل الإجراءات الجمركية الأكثر كفاءة)

- إنشاء قواعد ومؤسسات قادرة على مساندة اتحاد نقدي، بما في ذلك بنك مركزي مشترك يكلّف باتخاذ قرارات السياسة النقدية، والإشراف على نظم المدفوعات وتنسيق الجهود نحو التكامل المالي- وحزمة واحدة من صكوك السياسة النقدية.
- تحسين نوعية البيانات ووضع معايير مشتركة للبيانات لتسهيل قياس عملية التقارب. ومن المرجح أن إطارا مشتركا للبيانات في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكون له قيمة لا تقدر بثمن في تحديد السياسات الاقتصادية على مستوى الاتحاد.

وبناء على هذه الملاحظات الأساسية، فإن من الأهمية بمكان لصناع السياسات في المنطقة العمل على تحقيق ما يلي:

- تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي العربي (لا سيما تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية) لأن ذلك من شأنه أن يزيد الرصيد السياسي العربي في المفاوضات المقبلة، مما يزيد من احتمال تحقيق نتائج مواتية لهم. ولكي يتسنى تحقيق ذلك، لابد للاقتصادات العربية من تذليل العقبات التي أشير إليها من قبل.
- إن من الضروري بناء القدرات وتلمس المساعدة التقنية لتمكين المفاوضين العرب من تحديد مصالح بلدانهم وحمايتها، ويكتسي التعاون العربي والتنسيق في هذا المجال أهمية قصوى.
- إن تسهيل حركة الأشخاص الطبيعيين داخل المنطقة العربية (الجزء رابعا من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات) ينطوي على أهمية حيوية لتشجيع تكامل القوى العاملة العربية بحيث يمكن للاقتصادات العربية ذات الفائض في العمالة تلبية احتياجات البلدان العربية التي تفتقر إلى الأيدي العاملة.
- من المرجح أن تكون المفاوضات بشأن التجارة والاستثمار''حلبة صراع'' بين حق الحكومات في تنظيم الاستثمار وحق الشركات متعددة الجنسيات في حرية العمل Abdel-Fattah، ٢٠٠٣). وهكذا ينبغي للبلدان العربية أن ترمي إلى إدراج أحكام تكفل للحكومات مجالا للحرية في وضع نظم الاستثمار وفقا لما تقتضيه خصوصية الاحتياجات والأهداف في كل بلد.
- تحتاج البلدان العربية أيضا في المفاوضات الخاصة بالتجارة والتنافس إلى العمل على تأمين الانتقال التدريجي وإضفاء طابع مؤسسي عليه بغية إعداد الإجراءات المحلية للتنافس مع الشركات متعددة الجنسيات. ومن المهم أيضا تسريع إدخال قوانين وسياسات وطنية بشأن التنافس لزيادة المنافسة المحلية، والتوفيق بين الممارسات المحلية والنظراء الدوليين.
- وأخيرا، فيما يتعلق بالشفافية في المشروات الحكومية، وتسهيل التجارة، ينبغي أن يكون موقف البلدان العربية صارما لكي تتحاشى التعرض لإساءة استخدام آلية تسوية المنازعات من جانب الشركاء التجاريين، وأن يتحلى هذا الموقف بالمرونة في الوقت نفسه لتسهيل التواؤم بين النظم المحلية والممارسات الدولية، إذا كان

الأمر يتعلـق بتعزيـز الكفـاءة الاقتـصادية وتـسهيل إدمـاج المنطقـة فـي الاقتـصاد العالمي.

وخلاصة القول إن البلدان العربية بحاجة إلـى التـشاور فيمـا بينهـا لتمهيـد الطريـق للعمـل الجماعي في عملية التفاوض. وينبغي أن يسبق ذلك عمل علـى المـستوى الفـردي، لكـي يتـسنى لكل بلد أداء ما يخصه من واجبات ومهام، ويتمثل ذلك في التحليل المتأني للأطر المقترحة- لاسيما قضايا سنغافورة، وإنعام النظر فيما ينطوي عليه كل مقترح من مزايا وعيوب.

وربما يكون هذا الجـزء الأخيـر أكثـر المهـام إزعاجـا بـالنظر إلـى تـضارب مـصالح مختلـف الجماعات المحلية المعنية بالنتائج. ولكي يتسنى حل هـذه المـسألة، ينبغـي أن تـسترشد الحكومـة بمبدأ مفادة تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي العام استنادا إلى أسس واضحة. وعندئذ ستـنزع جماعات المصالح المتنافسة (مصحوبة بمجتمع مدني نشيط) إلى تقديم مـساندتها لأفـضل النتـائج المتوقعة.

وفي هذا السياق كله يكتسب التكامل الإقليمي مغزى جديدا، فلم يعد مجرد شـعار يتـردد، وإنما مصدر أساسي للقوة لتعظيم المكتسبات وتقليل الخسائر الناجمـة عـن الانـضمام إلـى نظـام تجاري متعدد الأطراف.

رابعا: الخلاصة

إن النمو القائم على المعرفة هو السبيل الأمثل. وكما يتـضح فـي الـشكل ( ) أدنـاه، فـإن المعرفة والذكاء (وما ينتج عنهما من آثار على الكفاءة والإنتاجية) قد أسهما بالقسط الأعظـم فـي نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي طوال القرن الماضي.

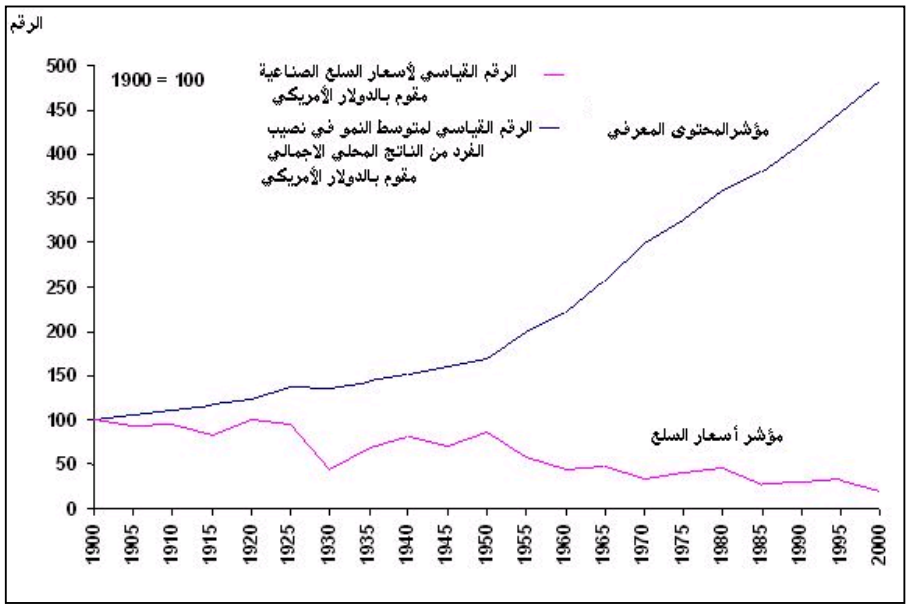

المصدر: Klein (٢٠٠٤) نقلا عن The Economist and World Bank (WDI)

ولا نركز كثيرا على سبل تحقيق هذا الهدف. وقد بذلت محاولة هنا لتحديد الخطوط العريضة لإستراتيجية الإصلاح. وإن ما يستطيع المجتمع المدني أن يقدمه هنا هو رصد التقدم نحو تحقيق هذا الهدف ولا ينبغي أن يكون هذا المؤتمر هو ''نهاية الطريق''، بل يجب عقد مؤتمرات سنوية على غرار منتدى ''دافوس'' و ''بورت أليجر'' للإحاطة بما أحرز تحقيقه من تقدم.

المرفق ١: تحديات العولمة التي تواجه البلدان العربية: مصفوفة تعظيم الفوائد:

البلدان التي يمكن أن تحقق فوائد	البلدان ذات الخبرة	نوع المبادرة
يمكن أن تستفيد البلدان العربية الإثنى عشر الباقية من المفاوضات، وقوائم السلع وفترة السماح، وتخفيضات الرسوم الجمركية، والمعاملة التفضيلية.	الأردن- البحرين- جيبوتي- قطر- المغرب- الإمارات العربية المتحدة- تونس- عمان- مصر	***منظمة التجارة العالمية***
يمكن أن تستفيد البلدان الأربعة عشر الباقية من المفاوضات وقوائم السلع وفترة السماح وتخفيضات الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية.	الأردن- تونس- الجزائر- السلطة الفلسطينية- مصر- المغرب- لبنان	**الاتفاق الأوروبي المتوسطي**
يمكن أن تستفيد البلدان العربية الباقية من تنفيذ مثل هذه الاتفاقات على نحو يخدم اتفاقية منظمة التجارة العالمية وقواعد المنشأ.	العربية السعودية- البحرين- الكويت- قطر- الإمارات العربية المتحدة	**اتفاق إقليمي (مجلس التعاون الخليجي) والاتحادات الجمركية**
يمكن أن تستفيد البلدان العربية العشرون الباقية من المفاوضات وقوائم السلع وفترة السماح وتخفيض الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية.	الأردن	**اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة**
يمكن للبلدان العربية الثمانية عشر الباقية أن تستفيد من هذه التجربة.	أظهر تقرير القدرة التنافسية أن عددا من البلدان العربية منها الأردن والمغرب وتونس يتمتع بقدرة تنافسية في المجالات التالية: - حماية حقوق الملكية الفكرية. - إزالة العقبات أمام التجارة. - القوانين التي تنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	**القدرة التنافسية العالمية**

المصدر: ELWazny، ٢٠٠٣

المرفق ٢: الجهود العربية من أجل التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي:

١٩٣٥ اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم تجارة العبور
١٩٤٥ اتفاقية توحيد التعريفة الجمركية
١٩٥٣ اتفاقية الوحدة الاقتصادية
١٩٦٤ اتفاقية السوق العربية المشتركة
١٩٨١ تسهيل وتشجيع التجارة البينية العربية.
١٩٩٧ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المصدر: ELWazny، ٢٠٠٣

المراجع

AFESD. ٢٠٠٢ & ٢٠٠٣. *Arab Unified Economic Report*. League of Arab States. Kuwait: AFSED.

AHDR. **٢٠٠٣**. "Arab Human Development Report: Building a Knowledge Society". New York: UNDP.

Abdel-Fatah, Maamoun. ٢٠٠٣. "How Should the Arab Countries Proceed?", in A. Ghoneim (ed.), *Moving Ahead from Doha to Cancun: The Formulation of the Arab Countries' Negotiating Position*. Cairo: Center for Economic and Financial Research and Studies.

Berger, S.; Harasty, C. ٢٠٠٢. "World and regional employment prospects: Halving the world's working poor by ٢٠١٠". Employment Paper ٢٠٠٢/٣٨. Geneva, ILO

Cornelius, Peter K. and Warner, Andrew. ٢٠٠٣. "Engines of Growth for the Arab World." The Arab World Competitiveness Report ٢٠٠٢-٢٠٠٣. World Economic Forum: Geneva.

Dasupta, Dipak., Keller, Jennifer and Srinivasan T.G. ٢٠٠٢. "Reform and Elusive Growth in the Middle-East: What Has Happened in the ١٩٩٠s?". Working Paper ٢٥. World Bank, Washington D.C.

Economic Research Forum (ERF). ٢٠٠٠. “The Competitive Potential of the Arab Industrial Structure”, in S. Makdisi (ed.), *The Role of the Private Sector in Arab Economies (in Arabic)*, Kuwait: Arab Fund for Economic and Social Development.

_____. ٢٠٠٠. *Economic Trends in the MENA Region*. Cairo: ERF.

_____. ٢٠٠٣. “Forum”. Vol. ١٠ Spring.

ELWazny, K. ٢٠٠٣. “Arab Economic Common Cooperation: A Look toward the Future”, paper presented at the Brain Storming Meeting organized by the League of Arab States, ١٣-١٤ December ٢٠٠٣.

Evenett, Simon J. ٢٠٠٣. “The Failure of the WTO Ministerial Meeting in Cancun: What Implications for Future Research on the World Trading System?” Center for Economic Policy Research.

Fawzy, Samiha. ٢٠٠٣. “The Economics and Politics of Arab Economic Integration”, in A. Galal and B. Hoekman (eds.), *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality*. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

FEMISE. ٢٠٠٣. “The Impact of the EU Enlargement on the Mediterranean Partners.” FEMISE Contribution to the ٧th Annual Meeting of Experts on Economic Transition in the South Mediterranean Countries. April ٢٣-٢٤.

Fasano, U. ٢٠٠٣, “Monetary Union Among Member Countries of the Gulf Cooperation Council.”

Fawzy, S. ٢٠٠٣. “Economics and Politics of Arab Economic Integration” in Galal A. & Hoekman B. (eds.), *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality.* Cairo: ECES.

Hoekman B. & Messerlin P. (٢٠٠٢), “Initial Conditions And Incentives For Arab Economic Integration: Can The European Community’s Success Be Emulated?, Policy Research Working Paper ٢٩٢١, World Bank

Handoussa, H. and Abou Shnief, H. ٢٠٠٣. “The Middle East in the Light of Change: Challenges and Opportunities of Globalization.” Paper presented at the Conference on The Future of Globalization: Explorations in the Light of the Recent Turbulence. Connecticut,١٠-١١ October.

ILO ٢٠٠١, International Labor Review, Vol. ١٤٠ (٢٠٠١), No. ٣.

International Labor Office (ILO). ٢٠٠٤. Global Employment Trends ٢٠٠٤. Geneva: ILO.

International Monetary Fund (IMF). ٢٠٠٢. World Economic Outlook, September ٢٠٠٢.

---------- . ٢٠٠٣. World Economic Outlook, September ٢٠٠٣.

Jansen, Marion. ٢٠٠٣. “Income Volatility in Small and Developing Economies: Export Concentration Matters”. Discussion Paper No. ٣, World Trade Organization (Geneva).

Kardoosh, M. **٢٠٠٤**. “Qualifying Industrial Zones and the Quest for Sustainable Development: A Jordanian Perspective.” Working Paper Series. Jordan Center for Policy Analysis, Jordan.

Michael U. Klein ٢٠٠٤, " Investment Climate Reform: What Works and What Doesn't",
Presentation at the Private Sector Round Table at the Egyptian Center for Economic Studies (ECES) February ١١, ٢٠٠٤.

Konan, D. ٢٠٠٣."Alternative Paths to Prosperity: Economic Integration Among Arab Countries." Working Paper No. ٧٧, Egyptian Center for Economic Studies, Cairo.

Lall, Sanjaya, and Manuel Albaladejo. ٢٠٠٣. "Mapping Saudi Competitive Performance in Industry", Background Paper for World Bank Study on Saudi Arabian Competitiveness, September ٢٠٠٣.

Okogu, Bright E. ٢٠٠٣. "The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market". Mimeo, International Monetary Fund (Washington D.C.).

Page, J. **٢٠٠٣**. "Structural Reforms in the Middle East and North Africa." The Arab World Competitiveness Report ٢٠٠٢-٢٠٠٣. World Economic Forum: Geneva.

Sadik, A. and A.A. Bolbol, ٢٠٠٠, "Mobilizing Capital for Arab Economic development, With Special Reference to the Role of FDI". *Paper presented at the ESCWA Regional Meeting on Finance for Development*. Beirut, ٢٣-٢٤ November ٢٠٠٠.

United Nations Conference for Trade and Development (UNCTAD). ٢٠٠٢. UNCTAD Handbook of Statistics. New York: United Nations.

---------- . ٢٠٠٣. UNCTAD Handbook of Statistics. New York: United Nations.

Wilson, J. ٢٠٠٢. “Trade Facilitation and Customs Reform: The Post Doha Agenda.” Paper presented at the Trade Policy Issues Workshop. Singapore, ٢٥ Feb-١ March.

World Bank. ٢٠٠٣a. Doing Business in ٢٠٠٤: Understanding Regulation. Washington D.C.: The World Bank.

World Bank. ٢٠٠٣b. “Progress for All: Visions for the Future.” Proceedings of the Fourth Mediterranean Development Forum.

World Bank. ٢٠٠٣c. Trade, Investment, and Development in the Middle east and North Africa: Engaging with the World. Washington D.C.: The World Bank.

World Bank. ٢٠٠٣d. World Development Indicators CD-ROM.